State of Palestine
دَوْلَة فِلَسْطِين

تقرير

عام على الإبادة الجماعية الإسرائيلية على غزة

الخسائر والتدخلات الحكومية

مركز الاتصال الحكومي

أكتوبر 2024

كلمة دولة رئيس الوزراء.....1

تقديم.....4

ملخص تنفيذي.....4

الخسائر البشرية والأضرار المادية والاقتصادية 10

الأضرار الاقتصادية: 11

الأضرار والخسائر القطاعية: 15

الصحة.....15

التعليم..... 16

المياه والمياه العادمة: 16

الزراعة: 18

الصناعة: 21

النقل الموصلات:.....22

الحماية الاجتماعية: 22

الثقافة:..... 22

العدالة: 15

البيئة:..... 24

أثر العدوان على المرأة الفلسطينية:..... 25

العمل والتشغيل: 28

التحركات السياسية الفلسطينية..... 29
الجهد الإعلامي..... 35
التدخلات والخدمات الحكومية في قطاع غزة..... 38
التعليم: 38
الصحة: 39
الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية:..... 42
الزراعة: 54
الصناعة:..... 47
العمل:..... 48
المياه والصرف الصحي: 50
الحكم المحلي: 54
الثقافة:..... 57
العدالة: 58
البيئة: 59
دعم وتمكين المرأة:..... 60
النقل والمواصلات:..... 61
الخدمات المدنية:..... 62
الاقتصاد:..... 65
الطاقة: 66

الأشغال والإسكان:..... 67

الاتصالات:..... 68

التنسيق والشراكات 68

الخطط والبرامج والرؤية 73

كلمة دولة رئيس الوزراء د. محمد مصطفى

بعد مرور عام كامل على حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، يمكن القول بأنه كان العام الأكثر دموية وتدميرا على شعبنا، إذ قامت فيه إسرائيل بإعادة احتلال قطاع غزة بشكل كامل، وأحكمت إغلاق كل المعابر التي توصل القطاع بالعالم، ودمرت أغلب البنية التحتية للقطاع، وقتلت بكل وحشية وجرحت ما يزيد على مئة وخمسين ألف مواطن، وشردت حوالي مليونين من أبناء شعبنا في القطاع، وحرمت أكثر من ستمئة ألف طالب وطالبة من الالتحاق بمدارسهم.

لقد أصبح واضحا كذلك أن هدف خطة الاحتلال في قطاع غزة والضفة والقدس، هو إقامة نظم منفصلة في كل جزء منها، وتقويض مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتشريد أبناء شعبنا فيها من خلال جعلها غير قابلة للحياة؛ ويصاحب ذلك جرائم الاحتلال المتصاعدة من القتل والتجويع والاستيطان والاعتداء على المقدسات؛ كل ذلك من أجل تسهيل إعادة احتلال كامل أراضي دولة فلسطين، ومنع إنجاز الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبهذا الخصوص، نقول إن شعبنا الفلسطيني وقيادته وعلى رأسها السيد الرئيس أبو مازن مصممون على إفشال مخططات الاحتلال، ومصممون على استكمال نضالنا من أجل تجسيد الدولة المستقلة على الأرض، بالرغم من غطرسة إسرائيل وحجم التحديات التي نواجهها.

يسعدني أن أوضح أنه بالرغم من المواقف العدائية أو المترددة لبعض الأطراف الدولية، لكن هناك دعم دولي رسمي وشعبي واسع مساند لحقوق شعبنا، ويتجلى ذلك في اعتراف غالبية دول العالم بدولة فلسطين، وتصويت أغلبية الدول لصالح إصدار القرار الذي تقدمت به دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبني الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وما تبعه بعد ذلك من إطلاق التحالف الدولي لإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة.

تؤكد كل هذه المؤشرات الهامة على نجاح النهج الذي تتخذه القيادة الفلسطينية في إدارة دفة الأمور، في هذا الظرف البالغ التعقيد. لذلك، وبهذه المناسبة، نحيي صمود أبناء شعبنا المناضل في كل مكان، كما نتقدم بالشكر لكل الأشقاء والأصدقاء الذين دعموا جهودنا في هذا المجال.

كما تعملون أيها الأخوة والأخوات، فقد قامت الحكومة بكل ما تستطيع خلال السنة الماضية، من أجل رفع المعاناة عن أبناء شعبنا ودعم صمودهم في كل أماكن تواجدهم، وفي مقدمتهم أهلنا في قطاع غزة، وفي هذا الإطار، قامت الحكومة (بين أمور أخرى) بما يلي:

الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية بمقدار ما سمحت به الظروف الأمنية، بما في ذلك الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات البلدية، وإدخال ما أمكن من كميات الوقود اللازم لتشغيل آبار المياه ومضخات ضخ المياه العادمة.

كما استمرت الحكومة بتوفير المصاريف التشغيلية والرواتب لتمويل العمليات المختلفة في القطاع، والتي تبلغ (275) مليون شيقل شهريا (أي ما يعادل 3.3 مليار شيقل سنويا).

تستمر الحكومة بتقديم مساعدات اجتماعية غذائية وغير غذائية لأكثر من 350 ألف عائلة من أبناء شعبنا في القطاع، إلى جانب مساعدات نقدية لحوالي (210) آلاف عائلة بقيمة حوالي (233) مليون شيقل عبر وزارة التنمية الاجتماعية، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإنسانية والأممية.

وبهذا الخصوص، نشكر كل الأطراف التي مدت يد العون لأهلنا في قطاع غزة، ونؤكد لأبناء شعبنا بأن الحكومة ستستمر وبتوجيه من السيد الرئيس في العمل على وقف العدوان، وتوفير كل ما أمكن لتعزيز صمودهم.

كما تعمل الحكومة أيضا بالتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة على التحضير لتنفيذ البرنامج التي أعلن عنه السيد الرئيس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة في المرحلة القادمة، والمتمثلة بالسعي لوقف إطلاق النار، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقطاع، وتوحيد المؤسسات الوطنية في غزة والضفة، وتقديم الخدمات اللازمة لأبناء شعبنا وصولا لإعادة الإعمار، كل ذلك ضمن رؤية سياسية واضحة تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد قيام دولة فلسطين الموحدة والمستقلة وعاصمتها القدس.

وفي هذا الإطار، أود أن أعلن اليوم عن تشكيل الفريق الوطني لإعادة إعمار غزة بقيادة وزارة التخطيط، وبمشاركة الوزارات والهيئات ذات العلاقة، للقيام باستكمال جهودنا التي بدأناها منذ فترة، وبالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء الدوليين، حيث سيقوم الفريق بالمهمات التالية:

- التحضير لإعادة الخدمات الرئيسية للمواطنين في غزة.
- وضع خطط تفصيلية لإعادة بناء البنية التحتية للقطاع بما فيها المساكن المناسبة.
- الإعداد لإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في القطاع.

أخيرا، فإنني أذكر بكل العرفان لفخامة الرئيس أبو مازن وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وجميع فصائل وقوى شعبنا، كما نشيد بالاتحادات، والنقابات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وأجهزتنا المدنية والأمنية لما تقوم به في خدمة أبناء شعبنا في هذه الظروف الصعبة ولدعمها لجهود الحكومة في هذا المجال.

بوحدتنا ووقوفنا صفا واحدا لإعلاء مصالح شعبنا في الكرامة والعدالة والحرية والاستقلال، سنتخطى الصعاب ونعزز صمود أهلنا في مواجهة الاحتلال الذي يسعى لتدمير عمل مؤسساتنا الوطنية وحصارنا ماليا.

كما نقدر في هذا الخصوص تحمل أبناء شعبنا وصمودهم في ظل هذه الظروف الصعبة، وستواصل الحكومة عملها الحثيث لتقديم الخدمات لأبناء شعبنا، وعودة انتظام العملية التعليمية والخدمات الصحية، وتحسين نسبة المدفوع من الرواتب، رغم استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، والظروف الأمنية والسياسية المعقدة، كما ستواصل الحكومة خطوات تطويرية وإصلاحية طموحة، لتخفيف الأعباء المالية والاقتصادية وتخفيض عجز الموازنة العامة وفق خطة مدروسة، في إطار الاستراتيجية الوطنية للخلاص من ابتزاز الاحتلال سياسيا واقتصاديا.

في الختام، أقول وكلي ثقة بأن شعبنا سينهض من جديد، لقد مررنا بمآس شتى، ونهض شعبنا بعد كل محنة، ململما جراحه، حاملا ألمه، وحافظا أمله، مصمما على الحياة والحرية والاستقلال.

عاشت فلسطين، وعشتم جميعا... والله الموفق

تقديم

ملخص تنفيذي

يَمرُ عامٌ من العدوان الإسرائيلي الرهيب على قطاع غزة، ولا زالت الكارثة الإنسانية تتفاقم نتيجة الإمعان الإسرائيلي في تغذية أسبابها، دون أي اكتراثٍ بالشرائع الدولية ولا بالقواعد التي نَظَّمَت حماية حقوق المدنيين أثناء الحرب. لقد تسببت الحرب المستمرة منذ عام باستشهاد 42.010[1] مواطنين جُلهم من الأطفال والنساء والشيوخ وتم تدمير حوالي 150 ألف وحدة سكنية بشكل كامل، فيما تم تدمير حوالي 200 ألف وحدة سكينة بشكل جزئي، وحتى المقابر لم تَسلَم من اعتداءات الاحتلال الذي دَمَّر 19 مقبرةً بشكل كامل أو جزئي من أصل 60 مقبرةً في أرجاء قطاع غزة.

كما تم تدمير 204 مقرات حكومية و125 مدرسة وجامعة بشكل كلي، و332 مدرسة وجامعة تم تدميرها بشكل جزئي. هذا بالإضافة إلى تدمير 611 مسجداً بشكل كلي، و214 مسجداً تم تدميرها بشكل جزئي، من بينها مساجد أثرية، وتم استهداف 3 كنائس وتدميرها بشكل كامل أو بليغ. كما تم تدمير أو إلحاق الضرر بـــ80 مركزاً صحياً ما تسبب في إخراجها عن الخدمة، وقد أدى تدمير المستشفيات والعيادات الصحية لنقصٍ في الرعاية الصحية الأساسية، خاصة للنساء الحوامل والأُمهات الجُدد. وخصوصاً المُصابات بأمراضٍ مزمنةٍ ومريضات السرطان، ما جعل الوضع الصحي للنساء كارثياً.

[1] حسب آخر تحديث لوزارة الصحة الفلسطينية.

وإلى جانب ذلك كله، فقد تم تدمير وإلحاق الضرر بـــ206 مواقع أثرية وتراثية وتدمير وتخريب 3,030 كيلو متر طولي من شبكات الكهرباء. وبلغ عدد السكان الذين نَزَحوا من بيوتهم إلى أماكن نزوح مؤقتة حوالي 1.9 مليون إنسان، يعيشون في ظروف صحية وإنسانية مُعقدةٍ للغاية بسبب عدم توفر السكن الملائم، وما يكفي من شراب وغذاء ودواء ومستلزمات حياتية أساسية. وفي الضفة الغربية حَرَمَت حكومة الاحتلال حوالي 150 ألف عامل فلسطيني مُرَخَصين من فُرَص عَمَلَهم، منهم حوالي 20 ألف عامل من قطاع غزة، إضافة إلى الاجتياحات الإسرائيلية المُتكررة وتخريب البِنى التحتية للمدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وحملات الاعتقال التي طالت ما يزيد عن عشرة آلاف فلسطيني من محافظات الضفة الغربية المختلفة، وعمليات القتل والاغتيال التي راح ضحيتها منذ بداية العدوان أكثر من 740 فلسطينياً.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة ما يناهز الـــ 100% وارتفعت في المقابل في الضفة الغربية من 12% قبل الحرب إلى 28% بعدها، وكذلك فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 35% في الربع الأول لعام 2024، وانكمش اقتصاد غزة بنسبة 86% بينما انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25%، فيما بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية مستوياتٍ قياسيةٍ وَصَلَت حدود 50%. وقد تعرض القطاع الصناعي في قطاع غزة لأضرار بالغة بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر، وما خلَّفه من تدمير كامل لـــ 56% من المنشآت الصناعية، إضافة إلى تسريح 90% من إجمالي العمالة وتوقف 90% مـــن المنشآت الصناعية عـــن العمـــل كُليًا، فيما تعرَّض قطاع النقل والمواصلات إلى أضرار عظيمة حيث بلغ تقدير قيمة خسارة الطرق ما يقرب من 3 مليارات دولار.

وعلى صعيد حالة الحماية الاجتماعية، فقد دمرَّت الحرب كليًا ما مجموعه 5 مراكز من مراكز الحماية يُضاف إليها 19 مبنىً بشكلٍ جزئيٍ، فيما تعرَّضت 4 مراكز لأضرار بليغة. وواجه القطاع الزراعي تدميراً عميقًا نتيجة الحرب ما أدى إلى معاناة أكثر من مليوني نسمة من انعدام الأمن الغذائي. وعلى صعيد قطاع المياه، فقد تسببت الحرب بتراجع إنتاج مصادر المياه الرئيسية الثلاثة إلى حدود 35%، وخروج 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي. في حين سَجَّل القطاع الثقافي خسائر كبيرة تمثَّلَت في التدمير الجزئي والكلي لـــ105 مؤسسات ثقافية ما بين مسجلة وغير مسجلة، يضاف إليها 87 مكتبة و3 متاحف أثرية تعرَّضت لأضرار بليغة ومتفاوتة. أما قطاع العدالة فقد لحقت به خسائر فادحة في ممتلكاته ومبانيه من خلال تدمير 31 مبنى يعود لهذا القطاع إضافة إلى 200 مكتب محامي للأضرار المتفاوتة.

وتعرَّض قطاع العمل والتشغيل إلى تدمير ممنهج طال 3 مراكز للتدريب المهني بالأضرار البليغة، وتسريح 9518 عاملًا من الداخل، يُضاف إليهم 4816 عاملًا غزيًا لا زالوا عالقين في الضفة الغربية، وتدمير 13 جمعية تعاونية من أصل 94 جمعية تُقدم خدماتها في مختلف المجالات كالجمعيات الزراعية والإسكانية والحرفية والخدماتية والاستهلاكية، إلى جانب استشهاد 166 تَعاونيًا.

وعلى صعيد قطاع البيئة، فقد أدى القصف الإسرائيلي إلى تدمير 180 من معدات إدارة النفايات الصلبة، وتدمير 93 من سيارات ومعدات الصرف الصحي. ونتيجة لتدمير 89 محطة وقود و2130 مصنعًا وآلاف المستودعات والمخازن، فإن المخلفات الصناعية والكيماوية الخَطِرَة ومئات آلاف الأطنان من الركام أصبحَت خطراً محدقًا بالمواطنين.

وعلى صعيد قطاع الاتصالات أدت الحرب حتى يومنا هذا لتدمير أكثر من 80% من البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، وتدمير جميع المنشآت الخاصة بها وكافة الأدوات المساندة التي تضمن استمرارية عمل القطاع والتي تقدر بمئات الملايين.

لقد بَذَلَت حكومة دولة فلسطين، وبقية أجهزة الدولة، جَهودًا كبيرةً على المستوى السياسي والإعلامي والإغاثي والمالي والإداري من أجل وقف العدوان على قطاع غزة، وتسهيل دخول المساعدات الغذائية والدوائية إلى القطاع. إلى جانب الاستمرار في دفع التزامات الحكومة تجاه أبناء شعبنا في قطاع غزة من رواتب للموظفين ومستحقات أُسَر الشهداء والجرحى والأُسر المَعوزة في القطاع، رغم اقتطاع الاحتلال حوالي 275 مليون شيقلًا شهريًا من أموال المقاصة للضغط على الحكومة الفلسطينية لوقف تحويل الأموال إلى أبناء شعبنا في القطاع، إلى جانب الحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي، والأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها الحكومة والشعب الفلسطيني.

إزاء هذه الجرائم ومنذ اليوم الأول للعدوان، عَمِلَت وزارة الصحة على تنسيق جهود تزويد القطاع الصحي في غزة بالأدوية والمستلزمات الطبية، وقَادَت حملة لتطعيم حوالي 560 ألف طفل في قطاع غزة ضد شلل الأطفال، ونجحت في إخراج 4895 مريضًا لتلقي العلاج خارج القطاع. وعلى صعيد قطاع الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، فقد تم تسليم المساعدات الغذائية وغير الغذائية لنحو 350 ألف أسرة، وبلغ إجمالي الشاحنات المُستَلَمة 7879 شاحنة مُحمَّلَة بِكافةِ المواد الغذائية وغير الغذائية، وأوجدت وزارة الصناعة عبر التنسيق والتعاون مع الشركاء مئات فرص العمل إضافة إلى جمع وتحديث قاعدة بيانات أكثر من 7000 عامل في القطاع الصناعي.

كما قدمت وزارة الزراعة 595 طنًا من الأعلاف لصالح 4136 من مربي الثروة الحيوانية، ووزعت 2387 حقيبة بيطرية، وواصلت سلطة المياه عمليات صيانة وإصلاح وصلات خطوط المياه الرئيسية التابعة لها، رغم تعرضها للاستهداف المتكرر، ودعمت تشغيل وصيانة محطات التحلية، وأعادت تأهيل مجموعة من الآبار المركزية بلغ عددها 50 بئرًا في مُختَلِفِ مناطق القطاع. من جانبها وَفّرَت وزارة الحكم المحلي مَركَزين مُؤقتين؛ الأول تم استصلاحه في خانيونس والثاني في دير البلح ويخدم تجمعًا به 3000 نازح، ونسَّقت وزارة الحكم المحلي تأمين وصول 10 سيارات لجمع النفايات من كافة أرجاء قطاع غزة، وساهمت في زيادة كميات المَحروقات وتوفير قطع غيار خاصة بسيارات جمع النفايات.

أما وزارة الثقافة فقد أطلقت مجموعة من المبادرات الثقافية لتسجيل وتوثيق الحياة في غزة زمن الحرب، وخَصَّصَت مواقع لأجل رصد بيانات الأفراد المُتَضررين من القطاع الثقافي. بدورها أتمَّت وزارة الداخلية وعبر إداراتها العامة التخصصية إنجاز المعاملات للمواطنين كإصدار الجوازات والشهادات حسب الأصول. أما وزارة الاقتصاد فقد ساهمت بالتنسيق مع جهات الاختصاص لإدخال البضائع والمساعدات النقدية والعينية للمواطنين، وتسويق 500 حاوية تجارية إلى أسواق الضفة لصالح تجار غزة وسجلت 10 شركات ربحية و13 غير ربحية، وصادقت على مبادرة ABCD لتفعيل العملية التجارية بين الضفة وغزة. وعملت سلطة الطاقة على توريد مُحَوِّلات توزيع كهربائية بقدرات مختلفة بمبلغ 1.56 مليون دولار، وتوريد أبراج وأعمدة وسلالم وأذرع (مواد حديدية) بقيمة 950 ألف دولار. وقدمت وزارة الاتصالات حزمة من الخدمات للمواطنين في القطاع مثل: منح دقائق وحزم مجانية لجميع مشتركي الهاتف الثابت والمحمول في قطاع غزة منذ بداية العدوان،

فتح مراكز خدمات الجمهور لتقديم خدمات استبدال الشرائح ورفع سرعات الإنترنت، إنشاء مركز خدمات جمهور متجول، تقديم الخدمات الفنية وتطوير خدمات الإنترنت اللازمة لوزارة التربية والتعليم العالي من أجل تنفيذ برنامج المدارس الالكترونية لطلبة قطاع غزة. وأعدت وزارة الأشغال والإسكان الرؤية المتعلقة بالإغاثة والاستجابة الطارئة لإعادة البناء وإيواء النازحين المؤقت.

الخسائر البشرية والأضرار المادية والاقتصادية

يتعرض قطاع غزة منذ عام لعدوان هو الأوسع والأكثر وحشية في تاريخ القضية الفلسطينية منذ نكبة عام 1948. تشير معطيات وزارة الصحة الفلسطينية إلى استشهاد 41.870 مواطنًا فلسطينيًا منهم 16.927 طفلًا منهم 171 رضيعا، و11,478 من النساء، أي أن حوالي 68% من الشهداء من النساء والأطفال، عدا عن إبادة أكثر من 900 عائلة بأكملها من السجل المدني.

بلغت نسبة النساء ممن استشهدوا مذ بدء العدوان حوالي 20%، فيما بلغ عدد الشهداء من فئة كبار السن 2,955 شهيداً. وبلغ عدد المفقودين حوالي عشرة آلاف شخص، فيما تجاوز عدد الجرحى 96,000 جريح معظمهم من الأطفال والنساء.

وبلغ عدد المباني في قطاع غزة 186,103 مبنى حسب نتائج التعداد العام سنة 2017، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية في القطاع 403,121 وحدة سكنية. تم تدمير حوالي 150 ألف وحدة سكنية بشكل كامل، فيما تم تدمير حوالي 200 ألف وحدة سكينة بشكل جزئي. كما تم تدمير 200 مقراً حكومياً، و125 مدرسة وجامعة، و332 مدرسة وجامعة تم تدميرها بشكل جزئي. هذا بالإضافة إلى تدمير 611 مسجداً بشكلٍ كليٍ، و214 مسجداً تم تدميرها بشكلٍ جزئيٍ، من بينها مساجد أثرية، وتم استهداف 3 كنائس وتدميرها بشكل كامل أو بليغ. كما تم تدمير وإلحاق الضرر بـــ80 من المراكز الصحية وإخراجها عن الخدمة، وقد تم تدمير وإلحاق الضرر 206 مواقع أثرية وتراثية وتدمير وتخريب 3,030 كيلو متر طولي من شبكات الكهرباء.

وقد بلغ عدد السكان الذين نزحوا من بيوتهم إلى أماكن نزوح مؤقتة حوالي 1.9 مليون إنسان، يعيشون في ظروف صحية وإنسانية معقدة للغاية بسبب عدم توفر السكن الملائم والشراب والغذاء والدواء والمستلزمات الحياتية الأساسية.

وفي الضفة الغربية حَرَمَت حكومة الاحتلال حوالي 150 ألف عامل فلسطيني مُرَخَصين من فُرص عَملِهم، منهم حوالي 20 ألف عاملٍ من قطاع غزة، ما خَلَقَ أزمة اقتصادية خانقة في الضفة الغربية، أثَّرَت على جميع مناحي الحياة. هذا بالإضافة إلى الاجتياحات الإسرائيلية المُتَكَرِرَة وتَخريب البِنى التحتية للمدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وحَملَات الاعتقال التي طالت ما يزيد عن عشرة آلاف فلسطيني من محافظات الضفة الغربية المُختَلِفَة، وأوامر مصادرة الأراضي التي طالت أكثر من 53 ألف دونم، ناهيك عن عمليات التوسعة غير المسبوقة للمستوطنات على الأرض الفلسطينية وتمكين مليشيات المستوطنين وما أفضى إليه من تزايدت اعتداءاتهم على المواطنين وممتلكاتهم إلى مستويات غير مسبوقة. أيضا عمليات القتل والاغتيال التي راح ضحيتها منذ بداية العدوان أكثر من 720 فلسطينياً، بينهم 10 نساء و143 طفلًا و5,750 جريحاً.

الأضرار الاقتصادية:

يُشير تقريرٌ للبنك الدولي، صدر بتاريخ 26 سبتمبر 2024، بعنون "أثر الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني"، أن كل سكان قطاع غزة يعانون من الفقر مع بلوغ نسبته حد 100%، وذَكَر التقرير أن التَضَخُمَ في قطاع غزة تجاوز 250%، بينما ارتفعت نسبة الفقر في الضفة الغربية من 12% إلى 28% بسبب تبعات الحرب الإسرائيلية المستمرة على القطاع منذ نحو عام وتوقف

الأنشطة التجارية. وفي قطاع غزة أدى تدمير أو إتلاف معظم الشركات، إلى جانب نزوح أصحابها والعمال، إلى ترك غالبية الأُسر دون أي مصدر دخل، أما ما تبقى من أنشطة اقتصادية فهي في الغالب غير رسمية، حيث يتم بيع السلع الأساسية في السوق السوداء بأسعار باهظة.

وذكر البنك الدولي أن الأراضي الفلسطينية، نتيجة للحرب الدائرة في قطاع غزة وما ترتب عليها، قد شَهِدَت انخفاضاً بنسبة 35% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من عام 2024، وأن اقتصاد غزة انكمش بنسبة 86% خلال هذه الفترة ما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 17% إلى 5% فقط بينما انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25%، فيما بلغت البطالة في الأراضي الفلسطينية مستويات قياسية بتجاوزها الـــ50%".

وأضاف التقرير أنه بناءً على تقرير حديث صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، فإن التقديرات تشير أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بلغ 50% في حزيران 2024، وهو أعلى معدل على الإطلاق. وفي الضفة الغربية، يُقدّر معدل البطالة بنحو 35% بسبب الخسارة المفاجئة للوظائف في إسرائيل والمستوطنات، فضلًا عن فقدان الوظائف في الاقتصاد المحلي.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشاً حاداً في الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2023 (والذي يمثل فترة العدوان المُستَمر على غزة والضفة الغربية) بنسبة تجاوزت 81%، وبواقع 19% في الضفة الغربية أدى الى تراجع الاقتصاد خلال الربع الرابع بنسبة 29% في فلسطين. رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى

75% في قطاع غزة وبنسبة تجاوزت 31% في الضفة الغربية لتصل معدلات البطالة في فلسطين خلال الربع الرابع 46%.

وخلال الربع الأول من عام 2024 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35% في فلسطين مقارنة مع الربع المناظر من عام 2023 بنسبة تراجع 25% في الضفة الغربية ونسبة تراجع 86% في قطاع غزة، كما أن التقديرات تُفيد أن معدل البطالة خلال نفس الفترة سيصل إلى 54% بواقع 34% في الضفة الغربية و82% في قطاع غزة.

وخلال الربع الأول من عام 2024 سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعًا حادً بالقيمة المضافة، حيث سَجَّل نشاط التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء تراجعًا بنسبة 36% في فلسطين بواقع (29% للضفة الغربية، 95% لقطاع غزة)، نشاط الإنشاءات بنسبة 51% بواقع (42% للضفة الغربية، 99% لقطاع غزة)، نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 33% بواقع (11% للضفة الغربية، 93% لقطاع غزة)، نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 36% بواقع (27% للضفة الغربية، 96% لقطاع غزة).

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023 حسب التقديرات الأولية في فلسطين 14.8 مليار دولار أمريكي بواقع 12.7 مليار دولار مقابل 2.1 مليار في قطاع غزة، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2022 نحو 15.6 مليار دولار؛ حوالي 13 مليار في الضفة و3 مليارات في قطاع غزة. في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2024 في الضفة الغربية 2,474 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 92 مليون دولار أمريكي، ويُتَوَقع

أن تَشهد قيمة الناتج الإجمالي انخفاضاً يصل إلى 20% عن قيمته في 2023، إذا ما استمرت الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه.

وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 491 دولاراً أمريكياً خلال الربع الأول من العام 2024 مُسجلًا انخفاضاً بنسبة 36% بالمقارنة مع الربع المُناظِر، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 26% مقارنة مع الربع المُناظِر، أما في قطاع غزة فقد انخفض بنسبة 86% مقارنة مع الربع المُناظِر.

على المستوى السنوي تراجعت الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2023 مقارنة مع عام 2022، حيث سَجَّلَ نشاط الإنشاءات تراجعاً بنسبة وصلت إلى 11% بنسبة تراجع (37% قطاع غزة، 6% الضفة الغربية)، وتراجع نشاط الزراعة بنسبة 11% بنسبة تراجع في قطاع غزة 40% وثبات في الضفة الغربية، ثم تراجع نشاط الصناعة بنسبة 8% (7% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة)، ونشاط الخدمات بنسبة 6% (بنسبة 22% في قطاع غزة و2% في الضفة الغربية).

ومع توقف جميع القطاعات الإنتاجية عن العمل في قطاع غزة، وحرمان حوالي 170 ألف عامل من فرص عملهم في الداخل مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ارتفعت معدلات البطالة في فلسطين من 25% عام 2022 إلى حوالي 32% في العام 2023 نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياتها على الضفة الغربية، فخلال الربع الرابع من العام 2023 أي فترة العدوان الإسرائيلي على الضفة وغزة تشير التقديرات أن معدل البطالة في فلسطين وصل للضعف أي بنسبة 46%، بواقع 31% في الضفة الغربية و75% في قطاع غزة. وقد ارتفع معدل البطالة

خلال الربع الأول 2024 سيصل إلى 54% في فلسطين بواقع 34% في الضفة الغربية و82% في قطاع غزة.

الأضرار والخسائر القطاعية:

الصحة:

تعاني المنظومة الصحية في المحافظات الجنوبية من أوضاع كارثية بسبب الدمار والاستهداف المستمر للمرافق الصحية والعاملين الصحيين، بالإضافة للحجم غير المسبوق من الإصابات والأعباء الصحية التي يتحملها القطاع الصحي حالياً نتيجة الأوضاع المعيشية والصحية الصعبة التي يعانيها المواطنين في قطاع غزة، علاوة على النقص الحاد بالأدوية والعلاجات والتجهيزات الطبية والوقود في مختلف المرافق الصحية بسبب الحصار المفروض من الجيش الإسرائيلي.

الأضرار والخسائر المادية في القطاع الصحي

- تضرر وتدمير 84% من المستشفيات والمنشآت الصحية. عدد المستشفيات العاملة حالياً 15 مستشفى فقط (من أصل 36 مستشفى قبل العدوان)، وجميعها تعمل بشكل جزئي، وتعاني من نقص حاد بالأدوية والمستلزمات الطبية.
- انخفاض عدد أَسرَّة المستشفيات الحكومية الفاعلة بنسبة 75%، فيما انخفض عدد أَسرَّة العناية المكثفة إلى النصف، وانخفض عدد وحدات غسيل الكلى بنسبة 60%.
- إخراج 80 مركزاً صحياً من أصل 90 عن الخدمة، وتدمير 130 سيارة إسعاف.
- نفاذ المخزون من المعدات الطبية بنسبة 85% ونقص حاد في المستهلكات الطبية والأدوية والمواد المخبرية ووحدات الدم.
- شح الوقود الذي أثر على قدرة الاستجابة لكافة النداءات والمهمات لنقل الجرحى والمصابين، وتوقف عدد من سيارات الإسعاف لعدم وجود قطع الغيار اللازمة للصيانة.
- استشهاد حوالي 986 كادراً صحياً من مُختَلِف الفئات وأصحاب الإختصاص الطبي منهم 706 ذكور و280 اناث.
- عدد الشهداء من العاملين في وزارة الصحة 539 شهيداً، منهم 146 طبيباً.

- اعتقال أكثر من 310 كوادر عاملين في القطاع الصحي.
- إرتفاع كبير في حالات إلتهاب الكبد الوبائي A، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال المائي الحاد، وسوء التغذية خاصة بين الأطفال والنساء وكبار السن، وازداد الوضع تفاقماً وخطورةً مع تسجيل أول إصابة مؤكدة بفيروس شلل الأطفال في قطاع غزة لأول مرة منذ 25 عاماً، وذلك لطفل رضيع يبلغ من العمر عشرة أشهر بسبب حرمانه من التطعيم.

قطاع التعليم:

ألحق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خسائر فادحة وغير مسبوقة في قطاع التعليم، واسفر عن استشهاد ما لا يقل عن 11 ألف طالب، واستشهاد 750 عاملاً وعاملاً في سلك التعليم، واشتهاد 130 من العلماء وأساتذة الجامعات والباحثين، بالإضافة إلى تدمير 462 منشأة تعليمية، العديد منها قصفها الجيش الإسرائيلي رغم تحويلها إلى مآوي للنازحين الذين فروا من القصف.

المياه والمياه العادمة:

تكبَّد قطاع المياه والصرف الصحي خسائر وأضرار جسيمة جراء العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة، حيث أصبحت أنظمة المياه والصرف الصحي إما متوقفة عن العمل أو تعمل بشكل جزئي، وذلك بسبب تدمير الاحتلال معظم المرافق الحيوية والبِنى التحتية بدرجات متفاوتة، وقطع الكهرباء ومنع وتقييد وصول الوقود اللازم لتشغيل المولدات الاحتياطية لمرافق المياه، إيقاف توريد قطع الصيانة اللازمة والمواد الضرورية، الصعوبات الناجمة عن تراكم الأنقاض والدمار الكبير في البنية التحتية، تعقيد عملية الحصول على التنسيقات اللازمة لسلامة الطواقم والمعدات في مواقع العمل.

تؤكد التقييمات الأولية للأضرار أن أكثر من 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي في قطاع غزة قد خرجت عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي، وتحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة (يشمل:

محطات معالجة الصرف الصحي، محطات تحلية المياه، محطات الضخ، الآبار، خزانات المياه، خطوط النقل الرئيسية، شبكات المياه والصرف الصحي، وغير ذلك)، علماً أن معظم المرافق التي يتم استعادة تشغيلها لا تعمل بالكفاءة المطلوبة نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بالمنظومة ككل.

تداعيات العدوان على المصادر المائية

دمر الاحتلال (330,000) متر طولي شبكات مياه، وفي حين يعتمد قطاع غزة على ثلاثة مصادر رئيسية للمياه، تشير التقديرات الأولية أن العدوان الحالي تسبب في انخفاض إنتاج هذه المصادر الى ما يقارب 30-35% مقارنة بقبل العدوان، وتشمل هذه المصادر:

1. **المياه الجوفية:** من خلال 300 بئر موزعة في جميع أنحاء القطاع، بإجمالي تزويد لجميع الأغراض 262,000 م^3/يومياً. تكبدت غالبيتها أضراراً بالغة، وبعد التدخلات التي تمت تصل كمية المياه المنتجة منها حاليا نحو 93,000 م^3/يوم.
2. **محطات التحلية:** تشمل محطة شمال غزة (طاقة انتاجية 10,000 م^3/يومياً)، محطة الوسط (طاقة إنتاجية حوالي 5,400 م^3/يومياً)، محطة الجنوب (طاقة انتاجية 20,000 م^3/يوميا). أما حالياً فقد توقفت محطة الشمال تماماً عن العمل، فيما تعمل محطتي الوسط والجنوب بطاقة انتاجية إجمالية تقدر بنحو 5,000 م^3/يومياً.
3. **وصلات شركة ميكروت الإسرائيلية:** تشمل وصلة الشمال (المنطار)، وصلة الوسط (بني سعيد)، وصلة الجنوب (بني سهيلا)، حيث وَصلَت كمية المياه عبر هذه الوصلات ما قبل العدوان إلى 52,000

م^3/يومياً، لكنها توقفت بشكل تام مع بداية العدوان، أما حالياً فتعمل بشكل جزئي وتزود ما مجمله 37,500 م^3/يوم.

تداعيات العدوان على أنظِمَة الصرف الصحي

يشمل نظام الصرف الصحي القائم مرافق وبِنى تحتية متكاملة (من مرحلة التجميع والضخ وحتى النقل والمعالجة). يُغطِي النظام حوالي 73% من سكان القطاع، بِبِنية تحتية تشمل شبكة مُختَلِفة الأقطار تُقدَّر طولياً بحوالي 2,250كم، و79 محطة ضخ، و29 حوض تجميع مياه أمطار مرتبطة بثماني محطات ضخ لمياه الأمطار. إضافة إلى خمس مَحطات مُعالجَة بِقُدرَة تصميمية تصل إلى 154,600م^3 يومياً. جرَّاء العدوان توقفت جميع خدمات الصرف الصحي، ودمر الاحتلال ما مجموعه (655,000) متر طولي شبكات صرف صح، ما أدى لتصريف المياه العادمة إلى البحر وتَسرّبِ جزءٍ آخر إلى المناطق المأهولة بالسكان، بالإضافة لامتلاء معظم برك تجميع الأمطار بالمياه العادمة ما كان له انعكاسات خطيرة على الصحة والبيئة.

الزراعة:

100 ألف دونم من الأراضي الزراعية أصبحت غير صالحة للاستخدام بسبب القصف المباشر أو الأنشطة العسكرية

واجه القطاع الزراعي في غزة تدميراً شاملًا ومتعمداً من قبل آلة الحرب الإسرائيلية بالقصف الجوي والمدفعي والغزو البري. لم يتسبب تكثيف الدمار في أضرار مادية واسعة النطاق للأصول والبنية التحتية الزراعية فحسب، بل أيضاً إلى تعميق الأزمة الإنسانية، مما تسبب بتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي لأكثر من مليوني نسمة، منهم حوالي 500 ألف وصلوا لمراحل كارثية من انعدام الأمن الغذائي (المجاعة). هذا بالإضافة إلى فقدان حوالي 40 ألف مزارع وصياد سبل عيشهم.

يسلط هذا التقييم الضوء على مدى الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، مع التركيز على الدمار المادي والخسائر الاقتصادية والتدهور البيئي والتأثير على موارد المياه وسبل العيش والتدابير التي اتخذتها وزارة الزراعة الفلسطينية لتسهيل محاولات الإغاثة للتدخلات الإنسانية والزراعية المبكرة المخصصة لدعم السكان للحفاظ على الأمن الغذائي وسبل العيش.

لقد أثّرَت الغارات الجوية والقصف والغزو البري الإسرائيلي بشدة على البنية التحتية الزراعية في غزة، ما أدى للأضرار وخسائر كبيرة إضافة للحصار المتواصل لأكثر من عقد.

وتشير التقديرات الأولية أن أكثر من 60% من شبكات الري في غزة قد دُمرت أو أصبحت غير صالحة للعمل منذ بدء الحرب. كما تم تدمير نحو 1,188 بئر مياه جوفية (52%) بالكامل (FAO, September, 2024). وقد أدى ذلك إلى تقييد قدرة المزارعين على ري المحاصيل، ما تسبب في تفاقم تحديات الزراعة في مناخ غزة الجاف.

وقد تَضرَّرَت أو دُمرَّت بالكامل أكثر من 5,780 (52.5%) دفيئة زراعية (FAO, September, 2024)، ما أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الخضروات (السلعة الزراعية الرئيسية في غزة). بالإضافة إلى ذلك، تكبدت مزارع الدواجن والثروة الحيوانية خسائر فادحة، مع نفوق ما يقدر بنحو 30 ألف حيوان بسبب الغارات الجوية وعدم القدرة على الوصول إلى الأعلاف أو المياه.

تشير التقديرات أن 100 ألف دونم من الأراضي الزراعية، من أصل 150 ألف دونم، أصبحت غير صالحة للاستخدام بسبب القصف المباشر أو الأنشطة العسكرية (FAO, September, 2024). ويشمل ذلك تدمير الحقول المزروعة بالقمح والزيتون والمحاصيل الأساسية الأخرى. وقد تأثر الزيتون، وهو محصول حيوي

في غزة، بشكل خاص، حيث تم تدمير أكثر من 100 ألف شجرة زيتون في الأسابيع القليلة الأولى من العدوان.

وقد أدى العدوان لتوسيع المناطق المحظورة الوصول إليها على طول الحدود، ما حَرَمَ المزارعين من أكثر أراضي غزة خصوبة. وأصبح الوصول إلى ما يقرب من 35% من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة مقيداً الآن بسبب العمليات العسكرية، وهو ما يحد بشدة من إنتاج الغذاء ويفاقم انعدام الأمن الغذائي في القطاع.

وتشير التقديرات الأولية أن الخسائر والأضرار في القطاع الزراعي، بما في ذلك الأصول الزراعية وتدمير المحاصيل والثروة الحيوانية والبنية التحتية وكذلك قطاع الصيد البحري، بعد 7 أكتوبر تجاوز حاجز المليار دولار، ومن المرجح أن يرتفع الرقم مع إمكانية الوصول لمزيد من المناطق لتقييم الأضرار.

ونتيجة لتدمير الاحتلال الأراضي الزراعية والبنية الأساسية، فقد تضررت أكثر من 40 ألف أسرة تعتمد في دخلها على الزراعة، بل وفقدوا مصدر دخلهم الأساسي. ويواجه حوالي 96% من السكان في قطاع غزة (2.15 مليون شخص) مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولا يزال 495 ألف شخص (22% من السكان) يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، حيث استشهد 36 مواطنا بسبب المجاعة وتداعياتها الكارثية.

الصناعة:

- **56% من المنشآت الصناعية دُمِّرَت بالكامل.**
- **27% من المنشآت الصناعية أصيبت بضرر جزئي بليغ و17% بضرر جزئي.**

تعرض القطاع الصناعي في قطاع غزة لأضرار بالغة، وصلت حد الشلل، بسبب العدوان الاسرائيلي المستمر، إذ تم تدمير جميع المناطق الصناعية في قطاع غزة بما فيها منطقة غزة الصناعية، كما استهدف الاحتلال المنشآت الصناعية بشكل مباشر، ما أدى لتدمير المباني والمعدات والآلات والمواد الخام والمنتجات النهائية، عدا عن تدمير البنية التحتية المُساعِدة كمولدات الكهرباء أو أنظمة الطاقة الشمسية، فضلًا عن فقدان الموارد البشرية.

حوالي 56% من المنشآت الصناعية دُمِّرَت بالكامل، فيما أصيبت 27% من المنشآت الصناعية بضرر جزئي بليغ، و17% بضرر جزئي. علمًا أن عدد المنشآت الصناعية قبل الحرب كان حوالي 5480 منشأة وتشغّل حوالي 25362 عاملًا.

وبسبب هذا الدمار وانعدام المواد الخام وموارد الإنتاج والطاقة تم تسريح 90% من إجمالي العمالة، وتوقفت 90% من المنشآت الصناعية عن العمل كُليًا، وبقيت 10% منها تعمل بشكل جزئي.

وتُقَدَّر قيمة أضرار المُنشآت الصناعية المباشرة بحوالي 785 مليون دولار أمريكي موزعة كالآتي: أضرار في البنية التحتية: 25%. أضرار الماكينات وخطوط الإنتاج 32%. أضرار بالمنتجات 34%. أضرار بسيارات النقل 9%.

النقل والمواصلات

تقدر خسائر القطاع البري بـــ2.1 مليار دولار. خسائر الجسور 10 ملايين دولار. مركبات متضررة بشكل كلي/ جزئي بحوالي 883.4 مليون دولار. خسائر المنشآت (ورش ومعارض وغيرها) 32.5 مليون دولار. خسائر قطاع النقل الجوي 7 مليون دولار. خسائر وزارة النقل والمواصلات ذاتها، وتحديدا خسائر المقرات والمباني التابعة للوزارة 24.5 مليون دولار.

الحماية الاجتماعية:

يبلغ عدد المقرات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة 31 مقراً، موزعة ما بين مديريات ومكاتب فرعية ومراكز تدريب مهني وحماية ورعاية. خلال الحرب تعرضت هذه المقرات لأضرار بعضها كلي وبعضها جزئي والقليل منها لم يتعرض لأضرار.

وقد تعرَّضت خمسة مراكز لهدم كلي، و19 مبنى يتبع لوزارة التنمية الاجتماعية لأضرار جزئية، بينما تعرَّض 4 مراكز لأضرار بليغة.

الثقافة:

استشهد في قطاع غزة منذ العدوان 20 كاتبًا و30 فنانًا تشكيليًا و10 موسيقيين، بالإضافة إلى 8 شهداء من الفنانين المسرحيين. عدد الجمعيات والمراكز الثقافية المُسجَّلَة لدى وزارة الثقافة 25 مؤسسة، جميعها تعرضت لضرر كلي أو جزئي، فيما غير المسجل أكثر من 80 مؤسسة ثقافية وجميعها تعرضت لضرر بالغ. أما المكتبات العامة والتابعة لمؤسسات فَقُدِّرَت بأكثر من 87 مكتبة تَشمل مَكتبات الجامعات، وجميعها

تَعَرَّضَت لضرر بالغ، منها تدمير كلي لجميع مكتبات الجامعات ومكتبة التخطيط الفلسطيني، مكتبة العمري ومكتبة بلدية غزة تم تدميرهما بالكامل، كما تم تدمير 3 متاحف تراثية (غير الأثرية)، لا يشمل ذلك مشاغل التراث الخاصة، كما دمر الاحتلال (36) منشأة وملعبا وصالة رياضية.

العدالة:

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مَقرَّات قطاع العدالة، منها القضاء النظامي والشرعي والنيابة العامة وكذلك نقابة المحامين، إضافة للأرشيف وملفات التقاضي والمستندات الأصلية، ما انعكس سلبًا على عمل قطاع العَدالة من حيث عدم استيفاء الحقوق، وتنفيذ الأحكام، وتغيير الوقائع من طرفِ أصحاب النِزاع وإضاعة حقوق المواطنين، وبالتالي نشر الفوضى وأخذ القانون باليد. ومع قصف وتدمير مراكز الإصلاح والتأهيل وخروج أصحاب السوابق الجنائية، انتشرت الجرائم بشكل كبير، كأعمال الخطف وجرائم الثأر وظاهرة العصابات العائلية.

وفيما يتعلق بالقضاء النظامي، فقد تم تدمير كامل قصر العدل بما فيه أهم المحاكم، والمحكمة العليا وغُرف التقاضي، وتدمير مجمع محاكم شمال قطاع غزة وخان يونس ورفح تدميراً كاملًا، واستشهاد 10 قُضاة.

أما القضاء الشرعي، فقد تم تدمير خمسة مقرات بشكل جزئي ومقرين بشكل كامل، وتعرَّضت عشر مقرات للسرقة، وحرق جميع الأرشيف والمستندات في محكمتين شرعيتين، واستشهد 3 قضاة شرعيين و3 موظفين و3 مآذين شرعيين.

هذا إضافة إلى تدمير كامل للمقر الرئيس للنيابة العامة في مدينة غزة، وتدمير مكتب النائب العام بشكل جزئي، وتدمير مقر نيابة المؤسسات بشكل كامل، وتضرر مقر نيابة شمال قطاع غزة، والنيابة الجزئية في مدينة غزة، بالإضافة إلى إتلاف جميع أرشيف وملفات النيابة العامة، واستشهاد 3 وكلاء ورؤساء نيابة.

كما تم تدمير نقابة المحامين في مدينة غزة بشكل كامل، وتدمير 200 مكتب محاماة بشكل كامل، وتضرر عدد كبير من مكاتب المحامين، بالإضافة إلى إتلاف جميع الوثائق والمعاملات الرسمية والقانونية والمالية في المقرات المدمرة، واستشهاد 130 محاميا أعضاء في نقابة المحامين.

وتسبب العدوان في تدمير مبنى الإدارة العامة لإصلاح والتأهيل بشكل كامل، وتضرر 4 مراكز للإصلاح والتأهيل بشكل كبير، إضافة إلى مركزين تعرضا لأضرار طفيفة، وتدمير مركز احتجاز الشرطة العسكرية بشكل كامل.

البيئة:

- **دَمَّر الاحتلال 89 محطة وقود و2130 مصنعًا وآلاف المستودعات والمخازن.**
- **تدمير 180 من المعدات والآليات.**
- **تدمير 93 من سيارات ومعدات الصرف الصحي.**

دمَّرَت آلة الحرب الإسرائيلية 180 من المعدات والآليات والسيارات والجرافات والشاحنات العاملة في مجال إدارة النفايات الصلبة، كما تم تدمير 93 من سيارات ومعدات الصرف الصحي. وبسبب تدمير البيوت والمباني العامة والمنشآت الخاصة وَصلَت كمية الركام في قطاع غزة إلى ما يزيد عن 50 مليون طن من الركام حسب عديد التقديرات، الأمر الذي يُفاقم الكارثة البيئية التي يمر بها قطاع غزة.

ونتيجة لتدمير 89 محطة وقود و2130 مصنعًا وآلاف المستودعات والمَخازن، فإن المُخلّفات الصناعية والكيماوية الخطرة– أصبحت تُقدَّر بآلاف الأطنان ولا يمكن حصرها دون الفحص الميداني– أصبحت تشكل خطراً محدقًا بشكل كبير.

وقد أدى استخدام الاحتلال للآلات العسكرية الثقيلة والقنابل وغيرها من الوسائل الحربية إلى تدهور التربة على نطاق واسع. كما تسبب تلوث التربة بالحطام والأسلحة غير المنفجرة ومصادر المياه الملوثة في جعل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام. ويشكل هذا التدهور تهديدا كبيراً على المدى الطويل للإمكانات الزراعية في غزة، خاصة وأن المزارعين يواجهون تحديات متزايدة في إعادة تأهيل الأراضي.

لقد ساهم تدمير البساتين ومناطق الرعي في فقدان التنوع البيولوجي المحلي، وهو ما قاد إلى تدهور الصحة البيئية للمنطقة وتقليص قدرة النظام البيئي الزراعي على الصمود. كما أن فقدان التنوع البيولوجي يحد من قدرة الأنظمة الزراعية في غزة على التعافي بعد الصراع، لأنه يقلل من توافر الأنواع المحلية التي تدعم ممارسات الزراعة المستدامة.

أثر العدوان على المرأة الفلسطينية:

32,737 امرأة فقدن عملهن في قطاع غزة جراء تدمير البنية التحتية.

أصبحت حياة المرأة الفلسطينية نتيجة الحرب في خطر دائم، متأثرة ليس فقط بالعنف المباشر وإنما بالتبعات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لهذا العدوان المستمر.

تضررت عديد النساء بفقدان منازلهن، ما دفعهن إلى العيش في ظروف إنسانية صعبة في مراكز إيواء مؤقتة أو في الخيام. النساء اللواتي كن يعتمدن على المشاريع المنزلية الصغيرة فقدن مصادر دخلهن أيضاً. غياب البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه يزيد من أعباء المرأة في تدبير حياة الأسرة، ويُعَقِّد حياتهن اليومية ويزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية.

وازدادت مُعاناة النساء الفلسطينيات بشكل كبير بسبب النزوح الذي لم يكن مجرد انتقال قسري من المنازل، بل كان تجربة مرعبة، حيث اضطرت النساء للهروب تحت القصف والدمار وَهُنَّ حاملات همَّ حماية أطفالهن وكبار السن في ظل غياب أي ضمانات للأمان، وواجهن مشقة التنقل في بيئة مليئة بالخوف والعنف، حيث غابت الأماكن الآمنة التي يمكن اللجوء إليها. كثيرات منهن فقدن أفراد أسرهن أو تعرضن للإصابة الجسدية، بينما وجدن أنفسهن في ملاجئ مؤقتة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة.

وقد أدى تدمير المستشفيات والعيادات الصحية بشكل شبه كامل إلى نقص الرعاية الصحية الأساسية، خاصة للنساء الحوامل والأمهات الجدد. كما تفاقم الوضع الصحي للنساء المصابات بأمراض مُزمِنة ومريضات السرطان، حيث تحتاج أكثر من 5000 مريضة سرطان لعلاج فوري. كما أن عدم توفر الأدوية والمعدات الطبية اللازمة جعل الوضع الصحي للنساء كارثيًا، فانتشرت أمراض مُعدِية وواجهت عديد النساء الحوامل الإجهاض والنزيف الحاد، وتشير التقديرات أن 155,000 امرأة حامل لم تحصل على الرعاية ولا التغذية التي تضمن استمرار الحمل، بالإضافة إلى أن نحو 15 ألف امراة حامل على شفا المجاعة. كل هذه الظروف أدت لدخول 75% من النساء في حالات الاكتئاب والقلق، وتم تسجيل 5000 حالة اضطراب نفسي وذهاني كاملة لأمهات فقدن أبناءهن.

وعانت النساء ذوات الإعاقة بشكل خاص بسبب عدم توفر المرافق الصحية أو المساعدات اللازمة لهن، وصارت حياتهن أكثر صعوبة. كما فقدت العديد منهن أجهزتهن الطبية أو المعدات المساعدة، ما زاد من صعوبة التعامل مع إعاقتهن في ظل ظروف الحرب. كما واجهن صعوبات في أماكن النزوح ومراكز الإيواء والخيام لعدم موائمتها لحاجاتهن، وصعوبة الوصول لدورات المياه والحصول على المساعدات أن توفرت بسبب التزاحم والاكتظاظ، وفوق ذلك تعرض غالبيتهن لحالات نفسية صعبة.

وتشير البيانات أن 32,737 امرأة فقدن عملهن في قطاع غزة جراء تدمير البنية التحتية بما فيها الشركات والبيوت والمؤسسات والمزارع والمصانع، ما يعني أن النساء في قطاع غزة فقدن مصادر الدخل سواء كموظفات سابقات أو صاحبات أعمال ومشاريع صغيرة؛ ما زاد العبء الاقتصادي وخفَّض الدخل الشهري الى ما يقرب الصفر الامر الذي حمَّل المرأة عبءً نفسيًا مُضاعفًا لعدم مقدرتها على إعالة من تبقى من عائلتها.

وفي جانب التعليم، فقد أفضى الدمار الذي أصاب قطاع التعليم والمنشآت التعليمية إلى حرمان الفتيات من مواصلة تعليمهن، خاصة في ظل عدم توفر بيئة آمنة للتعلم. كما أن اضطراب الأوضاع الأمنية أجبر الكثير من العائلات على إبقاء بناتهن في المنزل خشية تعرضهن للخطر. الفتيات اللواتي كُنّ على وشك إتمام تعليمهن الثانوي أو الجامعي واجهن عراقيل كبيرة، مما يؤثر سلبًا على فُرصهن المستقبلية في الحصول على وظائف وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

وكانت الصحفيات في غزة كغيرهن من النساء مستهدفات بشكل مباشر، وتعرض العديد منهن للاعتداء المباشر أو التهديد نتيجة لعملهن في توثيق الأحداث وكشف الحقائق. الصحفيات الفلسطينيات واجهن خطراً

مستمرًا أثناء تأديتهن لعملهن الميداني، سواء من خلال القصف المباشر أو الاعتقالات التعسفية. كما أن تدمير البنية التحتية للإعلام أدى إلى تقليص فرصهن في نقل الحقيقة للعالم، وتعرضهن لضغوط نفسية واجتماعية كبيرة نتيجة لهذه الظروف. وحسب مشاهداتنا على شاشات الفضائيات فإن العديد منهم فقدن الكثير من الوزن بسبب سوء التغذية.

العمل والتشغيل:

دمر الاحتلال 13 جمعية تعاونية من أصل 94 جمعية تقدم خدماتها في المجالات الزراعية والإسكانية والحرفية والخدماتية والاستهلاكية، واستشهد 166 تَعاونيًا.

تعرضت مكاتب ومقرات وزارة العمل في قطاع غزة إلى دمار كبير، وتعرضت 3 مراكز للتدريب المهني من أصل 5 مراكز إلى تدمير كلي أو أضرار بليغة، وتعرَّض مقر صندوق التشغيل الفلسطيني لتدمير شبه كامل، وتم سرقة كافة الأثاث والأجهزة والمعدات منه، كأجهزة الطاقة الكهربائية والإنترنت، وتم تدمير وسيلة النقل الخاصة بالصندوق.

وتعرَّض قطاع العمال إلى أضرار كبيرة وخسائر فادحة ماليًا واجتماعيًا ونفسيًا؛ فقد تم تسريح العمال الغزيين من العمل داخل الخط الأخضر وعددهم 9518 عاملًا لديهم تصاريح، وما زال هناك 4816 عاملًا غزيًا عالقين في الضفة الغربية. واعتقل الاحتلال 310 عمال من قطاع غزة وما زالت آثار 12 عاملا مفقودة بعد مرور عام على العدوان، فيما استشهد ما لا يقل عن 207 شهداء من عمال الإغاثة العاملين في قطاع غزة.

كما دمر الاحتلال 13 جمعية تعاونية من أصل 94 جمعية تقدم خدماتها في المجالات الزراعية والإسكانية والحرفية والخدماتية والاستهلاكية، واستشهد 166 تَعاونيًا، بمن فيهم قيادات قطاع التعاون في القطاع، ولا

يزال هناك عديد المفقودين الذين ربما يكونوا قد أُصيبوا أو احتجزوا تحت الأنقاض، إذ لا توجد معلومات دقيقة عنهم. وتشير الأرقام الأولية أن 11000 عائلة فلسطينية في غزة قد خسرت مصدر رزقها المتأتي من العمل التعاوني. كما تضرر حوالي 2,000 مشروع صغير مدر للدخل تشكل 80% من مجموع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

وتسبب العدوان في وقف عديد المشاريع والبرامج الممولة من قبل الدول المانحة، أو تم تحويل التمويل لاستخدامات أخرى، ما أثر على قطاع التشغيل وخلق فرص عمل وتطوير مهارات الشباب بشكل كبير.

التحركات السياسية الفلسطينية

عامٌ على الحربِ المتجددةِ ضد الشعب الفلسطيني، حرب انتقامية بامتياز، حرب تهديد للوجود الفلسطيني، تستخدم فيها إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، كل أدواتها الإجرامية، وأبواقها الإعلامية، ومؤسسات الدعاية لاستكمال ما لم تنجح فيه في حروبها، والنكبة المستمرة، منذ عام 1948 والى الآن، لتنفيذ مشروعها التاريخي في إبادة الشعب الفلسطيني، أو التطهير العرقي وتهجيره قسراً عن أرضه.

إلا أن جذور المشروع الوطني، وصمود الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض الأصلي، أعمق بكثير من المحاولات الإسرائيلية المتكررة لمحو الشعب الفلسطيني، وتقويض حقوقه وتطلعاته المشروعة لحرية، والعودة والاستقلال.

إن ما ترتكبه إسرائيل من جرائم مستمرة منذ عام كانت قد أسست له من خلال برنامج حكومتها الحالية وائتلافها المشكل من المستعمرين، وغلاة المتطرفين، والقائم على العداء الأيديولوجي لحقوق الشعب

الفلسطيني، ووجوده على أرضه، حيث وضعت قضية قمع تطلعات الشعب الفلسطيني في الاستقلال والدولة كأولوية لبرنامجها.

وقد ارتكبت إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، أبشع جريمة عرفتها البشرية، جريمة الإبادة الجماعية، أُم الجرائم، بالإضافة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. كما استخدمت التجويع وانتشار الأوبئة كسلاح حرب وأعاقت دخول المساعدات الإغاثية والانسانية. وحوَّلت قطاع غزة إلى دمار شامل، ومكان غير آمن، ومقبرة للأطفال، وللقانون الدولي، كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي السياق، أمعنت في جرائمها وقصف المستشفيات والمدارس والبنية التحتية، والبنية التحتية الاجتماعية، وعززت خطاب الإبادة، وشيطنة الفلسطينيين، وحاولت تطبيع قتل الأطفال والمدنيين وتدمير الأعيان المدنية، والكنائس والمساجد، ومحطات المياه، والوقود، والكهرباء، وكأنها تريد تغيير قواعد القانون الدولي على مرأى ومسمع المجتمع الدولي الذي وقف ساكنًا، صامتًا بل إن بعض المواقف شجعت وتواطأت فيها بعض الدول من خلال معاييرها وسياساتها المزدوجة، والفيتو الذي منح حصانة إضافية لإسرائيل في مجلس الأمن.

جرائم راح ضحيتها في قطاع غزة خلال هذا العام أكثر من 41 ألف شهيد أكثر من نصفهم من النساء والأطفال والشيوخ، بالإضافة إلى 100 ألف جريح وفقيد تحت الأنقاض، وقرابة 10 آلاف أسير ومعتقل وخَلقِ بيئة طاردة ونزوح قسري لـــ 2 مليون فلسطيني من بيوتهم وتدمير أماكن الإيواء ومؤسسات الاونروا.

وفي الضفة الغربية بما فيها القدس، استشهد 741 منهم 163 طفلًا وأكثر من 6250 جريحًا، كما استمرت سياسات الاستيطان الاستعماري، وإرهاب المستوطنين، والقتل الميداني، وخارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، إضافة لمحاولات المستعمرين في القدس، ووزيرهم في تغيير الوضع القانوني والتاريخي الراهن لمدينة القدس المحتلة، والدعوة لبناء كنيس وتقسيم المسجد الأقصى المبارك مكانيًا وزمانيًا لإشعال حرب دينية لا يُحمَد عُقباها.

حذرت القيادة الفلسطينية أن مرور كل هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني دون مساءلة، وعقاب سيكون له تبعات خطيرة ضد الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وليس فقط في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس، بل إن العدوان سيمتد إلى الإقليم، والمنطقة بأكملها، وسيكون له أثرٌ مباشرٌ على النظام الدولي متعدد الأطراف القائم على القانون، وعلى كل مكان في العالم. كما أنه من العار أن نشعر أننا بحاجة للتأكيد على أن قتل الأطفال وتدمير المستشفيات هي جريمة ومخالفة للقانون الدولي ومناهضة لكل معايير الفضيلة والأخلاق الإنسانية.

ولذلك فقد تحركت القيادة، والحكومة الفلسطينية ومن خلال الدبلوماسية لفضح العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة، ومواجهة الرواية الإسرائيلية التي حاولت شيطنة الفلسطينيين، واعتبار أن التاريخ قد بدأ في السابع من أكتوبر، من خلال ضخ الحقائق، وإظهار المعاناة الحقيقية للشعب الفلسطيني منذ 76 عامًا على النكبة، و57 عامًا للاحتلال، و16 عامًا من الحصار الجائر على قطاع غزة، وعديد الحروب المتتالية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى، ومطالبة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته، وحرَّكَت السُفراء والمبعوثين الفلسطينيين، وفريق الاتصال الوزاري العربي الإسلامي لنقل الحقائق لعواصم الدول، وإلى

مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الأممية، وتفعيل مسار المساءلة والمحاسبة من خلال المحاكم الدولية وعضوية دولة فلسطين في هذه المؤسسات.

وقد رافق هذا الجهد عملٌ موازٍ بدفع ذاتي من حركات التضامن الدولية، وحراكها داخل مجتمعاتها ودولها حول العالم دعما للقضية الفلسطينية، وللشعب الفلسطيني وضحاياه، بما فيها انتفاضة الطلبة في كل مكان في العالم، والمرتكز الى مبادئ العدل والحرية، مما ترك اثراً كبيراً لدى الشعب الفلسطيني وقيادته.

كما وقد أسس الحراك القانوني الذي قادته جنوب افريقيا من خلال رفع قضية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية ومخالفتها لأحكام اتفاقية منع ومعاقبة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، الى جانب حراك دولة فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الاتفاقيات الدولية الداعية لمساءلة ومحاسبة إسرائيل الى تقريب إنهاء حقبة الإفلات من العقاب مع مطالبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو)، ووزير حربه (غالانت) وصدور تدابير مؤقتة من محكمة العدل تُلزِم إسرائيل بالوقف الكامل لارتكاب أو التواطؤ في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى صدور الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، ووجوب انهائه في أسرع وقت ممكن، وتفكيك منظومة الاستيطان، وإجلاء جميع المستوطنين، كما صدر قرار من الجمعية العامة للأم المتحدة للعمل على تنفيذ هذه الفتوى القانونية وتنفيذ الآليات التي وَرَدَت فيها.

لقد ساهمت هذه التحركات القانونية في تشجيع عديد الدول، وبمطالبات مباشرة من دولة فلسطين، لاتخاذ خطوات لمساءلة ومعاقبة إسرائيل بما فيها من خلال وقف إرسال السلاح لإسرائيل، ووقف التعامل مع

المستوطنات، وفرض عقوبات على المستوطنين، ووصل بعضها إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع إسرائيل. ورافقها اعترافات مجموعة من الدول بدولة فلسطين، وهو ما ساهم في إحياء الأمل لدى الشعب الفلسطيني من أن المجتمع الدولي جاهز لاتخاذ إجراءات لإنصاف الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وفي ذات الوقت تم اعتماد مجموعة من القرارات في جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي وعقد قمة عربية إسلامية طارئة انبثق عنها فريق اتصال وزاري عربي إسلامي برئاسة المملكة العربية السعودية، كما اعتمدت قرارات في مجلس الأمن، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد ركز حراك القيادة الفلسطينية والمطالبات على أربع أولويات عاجلة وأساسية في مطلع العدوان، وهي: وقف العدوان الإسرائيلي، وقف إطلاق النار ومنع التهجير القسري، ضرورة إدخال وتوفير المساعدات الاغاثية والإنسانية، وحماية الشعب الفلسطيني.

وفي ظل استمرار العدوان، واستمرار حرب الإبادة في قطاع غزة، وتوسعها إلى الضفة الغربية بما فيها القدس، وامتداد العدوان ضد الاشقاء في لبنان فإن المجتمع الدولي مطالب بالتحرك الفوري لوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولابد وأن يواجه مجلس الأمن هذه الجرائم وأن يتم تنفيذ القرارات التي صدرت عنه، وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذا العام، وهي تصلح لأن تكون أرضية جيدة لتحرك الدول، بشكل فردي وجماعي، لوقف هذا العدوان البربري والكارثي على شعبنا المحتل والأعزل.

لقد أظهرت هذه الحرب الانتقامية الإسرائيلية فوق بشاعتها، أنه لا حل عسكري للصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وأن تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لا يؤدي للسلام، أو الأمن،

وأن الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير، والعودة، والاستقلال هي مفتاح السلام، والأمن والاستقرار. وعليه فإن رؤية القيادة الفلسطينية للحل ترتكز على العمل الدولي المشترك وعلى القضايا التالية:

1. وقف العدوان الإسرائيلي، ووقف دائم وشامل ومستدام لإطلاق النار في قطاع غزة، ووقف لاعتداءات العسكرية وهجمات المستوطنين الإرهابيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
2. إدخال المساعدات الإنسانية، والإغاثية بصورة عاجلة ومنتظمة وبكميات كافية وبدون شروط، وإيصالها لمناطق قطاع غزة كافة وفتح جميع المعابر.
3. الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، ورفض أي تقليص للجغرافيا أو الديموغرافيا، ووقف إجراءات التهجير القسري داخل قطاع غزة أو خارجه، وعودة النازحين إلى مناطق سكناهم وتوفير المأوى لهم.
4. حماية الأونروا، ورفض تقويضها أو استبدالها، وتوفير الدعم المستدام لها كي تتمكن من أداء دورها وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى ديارهم، وحماية المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى.
5. توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتفعيل مسار المساءلة والمحاسبة لإسرائيل ومجرمي الحرب فيها.
6. عودة غزة، وربطها بفضائها الطبيعي مع الضفة الغربية بما فيها القدس وتمكين الحكومة الفلسطينية من العمل وتولي مسؤولياتها كاملة بما في ذلك على المعابر الحدودية، وتنفيذ برنامج الحكومة الواعد وخطتها بعنوان (بناء فلسطين).
7. التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة المتعلق بالفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، بما يؤدي لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن وتنفيذ الاليات العملية الواردة في القرار.
8. العمل مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية والشركاء في تعظيم التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين الذي تم اطلاقة على هامش اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.
9. العمل على عالمية الاعتراف بدولة فلسطين وزيادة الاعترافات الثنائية، وحشد الدعم الدولي لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن.

10. عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة لتنفيذ حل الدولتين، القائم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال لدولة فلسطين بعاصمتها القدس، والعودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية. ومؤتمر دولي آخر لإعادة اعمار قطاع غزة.

إن الحل ممكن، والأدوات متاحة، وعلينا حشد الإرادة الدولية لذلك بما يضمن تحقيق السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وإن القضية الفلسطينية والدم الذي يسيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس يشكل اختباراً للمنظومة الأخلاقية والقانونية للعالم، وعلى هذ المنظومة ألا تفشل في هذا الاختبار وأن تنحاز لمبادئ العدل والحرية والكرامة الإنسانية.

الجهود الإعلامية خلال عام على العدوان

ما من شك أن تصاعد جرائم الاحتلال بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة على مدار عام كامل، والاستهداف الإسرائيلي الممنهج لكل مقومات الحياة، يتطلب جهوداً إعلامية استثنائية في توثيق جرائم الاحتلال ونشرها سواء بشكل آني، أو عبر تقارير مُنتَظَمَة وبِمختَلِف اللغات ووسائط النشر المتعددة بين المكتوب والمرئي والمسموع.

1. مَثَّلت التقارير اليومية المُحدَّثة لوزارة الصحة والتي تُفصِّل أعداد الجرحى والإصابات وتوزيعهم ما بين الأطفال والنساء وكبار السن مصدراً أساسياً وموثوقًا للمنظمات الدولية ووسائل الإعلام كافة. ورغم محاولات إسرائيل التشكيك في إحصائيات وأعداد الضحايا، إلا المُنظمات الإنسانية الدولية وعلى رأسها مؤسسات الأمم المتحدة وقفت في وجه الادعاءات الإسرائيلية وأكدت على صحة منهجية عمل إعلام وزارة الصحة.

2. لعبت الخارجية الفلسطينية دوراً مهماً في فضح جرائم الاحتلال ضد أبناء شعبنا خلال العدوان على غزة من خلال تنظيم لقاءات دورية مع السلك الدبلوماسي المُعتمد في الأراضي الفلسطينية والمنظمات الدولية من جانب، ومن جانب آخر، توجيه إرشادات دورية مكتوبة للسلك الدبلوماسي الفلسطيني حول العالم بنقاط حديث إعلامي وتقارير بِمختَلِف اللغات للحديث حولها في وسائل إعلام البلدان المنتدبين إليها، وكذلك تقارير أخرى لتعميمها على مسؤولي تلك البلدان والأحزاب والمؤسسات ذات العلاقة. يضاف إلى ما سبق، دور المنصات الرقمية للخارجية الفلسطينية وبعثاتها حول العالم والتي قدمت خطاب فلسطين والرواية الفلسطينية لملايين المتابعين لهذه المنصات مجتمعة وبلغات مختلفة.
3. وإلى جانب الجهود الدبلوماسية والإعلامية لوزارة الخارجية الفلسطينية، فقد عمل مركز الاتصال الحكومي على تجميع قوائم الصحفيين الأجانب العاملين داخل الأراضي الفلسطينية عبر قائمة بريدية ومجموعة واتس أب يتم من خلالها تزويدهم بتقارير وتحديثات يومية حول جرائم الاحتلال وانتهاكاته في قطاع غزة والضفة والقدس، إلى جانب تقارير تقدير موقف أسبوعية منتظمة، واقتراح مواضيع للتغطية وتوفير بيانات اتصال لهم لتسهيل عملهم، وكذلك انتاج رسائل مصورة باللغتين العربية والإنجليزية حول الموقف الرسمي الفلسطيني بما يتضمنه من معطيات واحصائيات حول الخسائر البشرية والمادية جراء استمرار عدوان الاحتلال على شعبنا.
4. منذ تشكيل الحكومة التاسعة عشر، عمل مركز الاتصال الحكومي على تنسيق الجهود الإعلامية بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية لتعزيز النشر الإعلامي وتجميع التدخلات الحكومية من مُختَلِف المؤسسات الحكومية العاملة في القطاع لإصدار تقارير وبيانات صحفية ومصورة بشكل منتظم سواء حول الخسائر البشرية والمادية، أو التدخلات الحكومية، وضمان انتظام النشر وتجميع المعطيات الكمية وتوثيق التدخلات الحكومية بالفيديو والصور لإنتاج مضامين إعلامية متنوعة.
5. كما أن التقارير الدورية التي تصدرها مؤسسات الدولة: مثل الجهاز المركزي للإحصاء ووزارات الاقتصاد، والزراعة، والعمل، والصحة.. إلخ حول واقع القطاع خلال عام على

العدوان جميعها أصبحت بمثابة مرجعية للكثير من المؤسسات الإنسانية والإعلامية الدولية سواء في حديثها عن واقع غزة أو عبر معالجاتها الإعلامية.

6. يضاف إلى ما سبق، تعزيز حضور الرواية الفلسطينية عبر الإعلام الدولي والإقليمي من خلال مئات المقابلات الصحفية والتي شارك فيها ممثلون عن دولة فلسطينية والحكومة على وجه الخصوص، حيث شارك بعض الوزراء في عشرات المقابلات الصحفية لفضح جرائم الاحتلال بحق أبناء شعبنا ومن زوايا مختلفة إنسانية، واقتصادية، وقانونية، وغيرها.
7. كما عمل مركز الاتصال الحكومي بالشراكة مع وزارة الإغاثة على إصدار تقرير أسبوعي محدث بالضحايا والخسائر التي يسببها العدوان المستمر على غزة، ويجري توزيعه على السلك الدبلوماسي والصحفيين الأجانب، وتقوم بعض سفاراتنا بالخارج بترجمته إلى لغات أخرى لتوزيعه من جانبها.
8. كما لعب الإعلام الرسمي الفلسطيني دوراً مهما في فضح وتوثيق يومي لانتهاكات الاحتلال وجرائمه، خصوصاً امتلاك الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون لمنصات رقمية بـــ 7 لغات: الإنجليزية والفرنسية والاسبانية والإيطالية، والروسية، والبرتغالية، والألمانية.

التدخلات والخدمات الحكومية في قطاع غزة

التعليم:

1. عقدت وزارة التربية والتعليم العالي امتحانات الثانوية العامة لحوالي 1350 طالب/ة يقيمون في جمهورية مصر العربية وفي 28 دولة أخرى بالتزامن مع عقد الامتحانات داخل الوطن كما عُقِدَت الدورة الثانية من الامتحان في مصر ودول أخرى
2. سجل حوالي 30 ألفًا من طلبة الثانوية العامة في القطاع من أصل 35 ألفا للدورة التكميلية والتي ستعقد مطلع يناير القادم.
3. أنشأت وزارة التربية والتعليم العالي نظام المدرسة الالكترونية لطلبة قطاع غزة في مُختَلِفِ المراحل التعليمية، والتحق فيها حتى نهاية شهر سبتمبر حوالي 220 ألف طالب/ة، ويقوم معلمون/ات من الضفة الغربية بمساعدة الطلبة في تلقي درسوهم التعليمية. وتعمل الوزارة جاهدة على توفير الوسائل التعليمية اللازمة وتطوير خدمات الإنترنت والاتصالات بالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.
4. أطلقت الوزارة مبادرة لاستئناف العملية التعليمية لطلاب الجامعات في قطاع غزة، باستضافة طلاب مؤسسات التعليم العالي من غزة كطلاب زائرين مجاناً في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية. وتنطبق عليهم تعليمات الطالب الزائر مع تعديل بعض المواد للسماح ببعض المرونة فيما يتعلق بتسجيل الساعات المعتمدة وعدد المؤسسات التي يمكن للطالب الالتحاق بها، وقررت الوزارة السماح بتسجيل الدورات النظرية فقط.
5. استجابت معظم مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية لمبادرة استئناف طلبة الجامعات لدراستهم، وأطلقت حملات خاصة بكل مؤسسة لتسجيل الطلاب من غزة كطلبة زائرين، وأعرب حوالي 55000 طالب من 85000 عن اهتمامهم بالتسجيل في هذه العملية والانضمام إليها من خلال التسجيل في المنابر التي أطلقتها مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، مشيرين أن بعض هؤلاء الطلاب موجودون حاليا خارج قطاع غزة ولجأوا لبلدان أخرى.
6. التحق نحو 20 ألف طالب/ة بمؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية في المرحلة الأولى، فيما سجل حوالي 30 ألف طالب/ة في المرحلة الثانية للفصل الصيفي في تموز 2024.

7. التصديق على نسخ طبق الأصل من النصوص والشهادات الأكاديمية الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي في غزة للطلاب الذين فقدوا شهادتهم وسجلاتهم الأصلية أثناء الحرب ولديهم نسخ منها فقط، ورقية كانت أم إلكترونية، بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين والسفارات الفلسطينية.
8. أصدرت الوزارة شهادة نجاح للطلاب الذين خاضوا الامتحان التطبيقي الشامل في قطاع غزة للدورة الصيفية 2023، التي عقدت قبل أيام قليلة من بدء الحرب.
9. تابعت الوزارة مع جميع السفارات الفلسطينية مباشرة ومن خلال وزارة الخارجية جميع المسائل المتعلقة بالطلاب من غزة لتسهيل عملية التعلم الجامعي.
10. تعمل وزارة التربية والتعليم العالي على دعم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة وتمكينها من توفير الخدمات الإدارية والتعليمية للطلاب، من خلال تطوير ودعم المنصات التعليمية الإلكترونية ونُظُم التعليم عن بُعد، وتحسين الخوادم ونظام التخزين السحابية. وفي الوقت نفسه، توفير الدعم المطلوب للطلاب لتلقي تعليمهم عن بعد في وقت واحد من خلال تزويدهم بشرائح إلكترونية لتنزيل المواد التعليمية بشكل دوري.

الصحة:

أبرز المبادرات والمشاريع التي تم تنفيذها خلال العدوان

- **إخلاء الجرحى والمرضى للعلاج خارج القطاع:**

بالتنسيق والتواصل مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى، بلغ مجموع المرضى الذين تم إخراجهم للعلاج خارج القطاع حتى تاريخه 4895 مريضاً. في حين بلغ عدد الموافقات 6645 موافقة على الخروج. وتشير تقديرات وزارة الصحة أن هنالك حوالي 25,000 مريض يحتاجون للعلاج خارج القطاع

بشكل طارئ. مع الأخذ بعين الاعتبار أن معبر رفح متوقف عن الخدمة بسبب إغلاقه من قبل الاحتلال منذ تاريخ 7 أيار 2024.

- **تزويد الأدوية والمستلزمات الطبية من قبل الشُركاء والمؤسسات الدولية والدول المانحة**

- **تنسيق وصول معدات طبية بقيمة 99 مليون دولار.**
- **تطعيم حوالي 560 ألف طفل فلسطيني في قطاع غزة ضد شلل الأطفال.**
- **إخراج 4895 مريضًا للعلاج في الخارج.**
- **شراء أدوية وتوفير وتوريد مستلزمات بقيمة 21 مليون دولار.**
- **توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم لتعظيم المساعدات المقدمة للمواطنين وحشد الجهود المؤسسية.**

(بحسب آخر تحديث لمنظمة الصحة العالمية بتاريخ 27 حزيران)، بلغ مجموع المساعدات الصحية المقدمة الى قطاع غزة عبر المؤسسات الدولية حوالي 99 مليون دولار امريكي. وصل منها فعلياً إلى قطاع غزة ما قيمته 64 مليون دولار، في حين يتوزع الباقي ما بين الأردن ومصر (العريش)، أو ضمن الخطط المستقبلية للجهات المتبرعة. تشكل الأدوية النسبة الأكبر من هذه التبرعات والمساعدات (65%).

- **تزويد الأدوية والمستلزمات الطبية عبر مشاريع وزارة الصحة الجارية:**

1. توريد مواد مخبرية لمستشفيات قطاع غزة بقيمة 240 ألف دولار أمريكي بتمويل من مشروع البنك الدولي، حيث تم نقل المواد من الضفة الغربية إلى الأردن ومن ثم لقطاع غزة عبر معبر رفح.
2. شراء أدوية لصالح قطاع غزة بقيمة 4 مليون دولار أمريكي بتنفيذ مباشر من منظمة الصحة العالمية وتمويل البنك الدولي، حيث سيبدأ توريد الأدوية قريباً.

3. توريد المستلزمات الطبية لصالح قطاع غزة بقيمة 1.9 مليون دولار أمريكي بتنفيذ مباشر من منظمة اليونيسف وتمويل البنك الدولي.
4. توقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإنشاء مستشفى ميداني في قطاع غزة (المواصي) بسعة 62 سريراً، وكذلك تدعيم المستشفى الأوروبي بالفرق الطبية.
5. توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية إغاثة أطفال فلسطين لإنشاء مستشفى ميداني في قطاع غزة (دير البلح– بجانب مستشفى الأقصى) بسعة 50 سريراً، وتكلفة 5.3 مليون دولار.
6. منحة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير مستلزمات إغاثية وصحية (تخص الصحة الإنجابية وصحة المرأة والمراهقات) لقطاع غزة بقيمة 10 مليون دولار.

- **تدخلات وأنشطة أخرى في مجال الصحة:**

عَمِلَت وزارة الصحة الفلسطينية على تنسيق حملة تطعيم حوالي 560 ألف طفل فلسطيني في قطاع غزة ضد شلل الأطفال بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، كما عملت على إطلاق حملة لتطعيم الأطفال الفلسطينيين المقيمين في جمهورية مصر العربية بعد مغادرة أسرهم لقطاع غزة بسبب العدوان.

وقامت وزارة الصحة الفلسطينية بالإشراف على أكثر من حملة للتبرع بالدم في محافظات الضفة الغربية وقامت بنقل كميات الدم التي تم التبرع بها إلى قطاع غزة.

الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية:

ما زالت وزارة التنمية الاجتماعية رغم الحرب المتواصلة تقوم بتقديم المساعدات المُنقِذَة للحياة في قطاع غزة، حيث عَمِل 220 موظفا من طواقم وزارة التنمية الاجتماعية في الميدان على تسليم المساعدات غذائية وغير غذائية لحوالي 350 ألف أسرة، بالتنسيق والتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الإنسانية، من ضمنهم 450 ألف فرد، ما يقارب 80 ألف أسرة تتلقى طروداً غذائية من برنامج الغذاء العالمي بشكل شهري، كما وتقوم الوزارة بتزويد هذه المؤسسات ببيانات الأُسر من خلال السجل الوطني الاجتماعي والسجل المدني، الجدول أدناه يُبين حجم المساعدات التي قدمت للمواطنين وللأسر في مراكز النزوح على اختلافها.

بلغ إجمالي الشاحنات المستلمة 7879 شاحنة محملة بكافة المواد الغذائية وغير الغذائية، 3459 شاحنة تم استلامها في شمال قطاع غزة، بينما وصل عدد الشاحنات المستلمة في الجنوب 4420 شاحنة، حيث تم توزيع كافة هذه الشاحنات على المواطنين في القطاع، الجدول أدناه يوضح عدد الشاحنات المستلمة لمحافظات جنوب قطاع غزة.

- **تسليم مساعدات غذائية وغير الغذائية لحوالي 400 ألف أسرة.**
- **تأمين وصول 7879 شاحنة محملة بكافة المواد الغذائية وغير الغذائية لشمال وجنوب القطاع.**

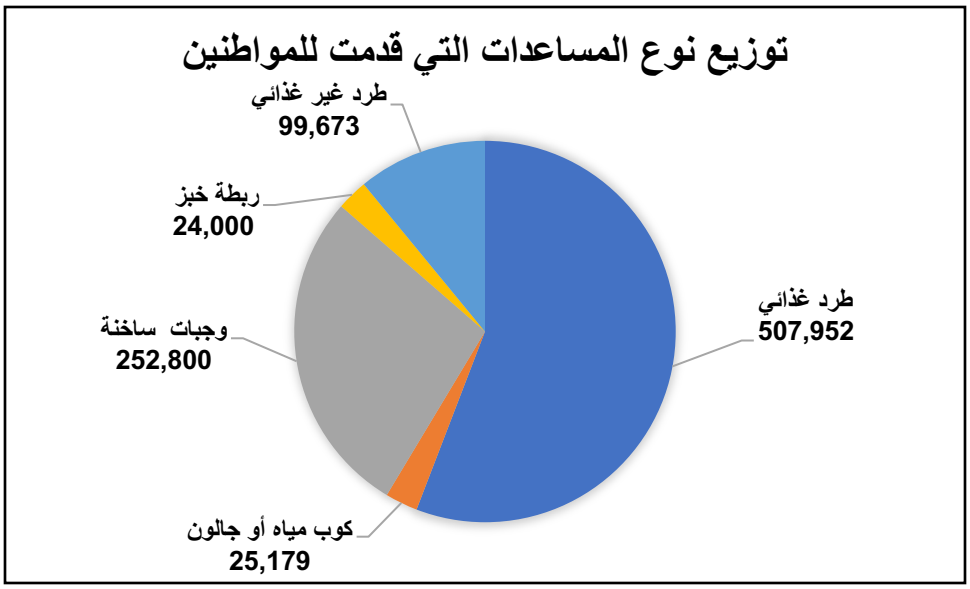

ملاحظة: البيانات في الشكل أعلاه عن الفترة من شهر 4 ولغاية شهر 9 فقط. هناك أسر تحصل على طردين.

وفيما يتعلق بالمساعدات النقدية، عملت الوزارة ومن خلال التنسيق مع المؤسسات الإنسانية والدولية على تحويل حوالي 233 مليون شيكل كمساعدات نقدية لما يقارب 210 آلاف أسرة متضررة من الحرب في قطاع غزة، بالإضافة الى تقديم مساعدات نقدية إلى الفئات الضعيفة والمهمشة. وتوزعت المساعدات على النحو الآتي:

1. مساعدة نقدية بقيمة 750 شيكل لعدد 172ألف أسرة من النازحين والمتضررين بإجمالي 129 مليون شيكل، بدعم من مجموعة العمل النقديcash working group باستخدام PalPay.
2. مساعدة نقدية قيمتها 754 شيكل لحوالي 27 ألف أسرة في قطاع غزة، ومساعدة نقدية لحوالي 10 آلاف أسرة بقيمة 1000 شيكل للأسرة بدعم من اليونيسيف UNICEF بمبلغ إجمالي قدر حوالي 39 مليون شيكل.

3. توفير تمويل لفئة الأيتام وصل إلى 46,000 كفالة من خلال الهيئة الخيرية الأردنية، مؤسسة وافا للتنمية بحوالي 65 مليون شيكل.
4. تقديم مساعدات مالية إلى (112) أسرة من الأسر التي تم العمل معها ضمن منهجية إدارة الحالة للطفولة بقيمة (1250 شيكل) ولمدة أربعة أشهر بإجمالي 560 ألف شيكل.

وفي مجال الدعم النفسي، عملت الوزارة وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، على تقديم خدمات الإسعاف النفسي الأولي والإرشاد لـــ 30 ألف امرأة في قطاع غزة، كما تم تقديم خدمات الدعم النفسي والإرشاد اللازم لـــ 314 امرأة من قطاع غزة والمتواجدات في الضفة الغربية اللواتي تعرضن للانتهاك من قبل.

وكذلك تقديم خدمات الدعم النفسي والإرشاد اللازم لـــ 100 امرأة من النساء من قطاع غزة والمتواجدات في الضفة الغربية (النساء اللواتي تعرضن للانتهاك من قبل الاحتلال).

وقامت وزارة التنمية الاجتماعية بإنشاء مناطق أو تجمعات سكانية داخل قطاع غزة لتنظيم النازحين فيها حيث تم إنشاء تجمع تنموي في منطقة المواصي بقطاع غزة، يرعى 80 أسرة متضررة من الحرب، وتوفر كافة الخدمات الأساسية لهم ضمن التجمع، وجاري العمل على إنشاء تجمعات أخرى بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

وأطلقت الوزارة رابطًا لحصر الأسر المتضررة من الحرب بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الأممية UNICEF WFP وذلك لتوفير احتياجاتهم اللازمة والضرورية لإنقاذ حياتهم، حيث وصل عدد الأسر المسجلة على الرابط أكثر من 300 ألف في قطاع غزة.

كما تم إطلاق رابط الكتروني لجمع بيانات العالقين في جمهورية مصر العربية بالتعاون والتنسيق مع السفارة الفلسطينية في مصر وذلك لتتمكن الوزارة من الوصول إليهم وتقديم المساعدات اللازمة لهم، حيث وصل العدد إلى ما يقارب 20 ألف أسرة، هذا بالإضافة إلى إطلاق استمارة حصر الأطفال الجرحى ومرافقيهم الذين غادروا قطاع غزة للعلاج في مصر.

الزراعة:

شَكَّلت وزارة الزراعة الفلسطينية لجنة الطوارئ العليا في المحافظات الجنوبية لإدارة كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي من النواحي الإدارية والفنية، كما شَكَّلَت لجان حصر الأضرار، مع تطوير نموذج حصر الأضرار الزراعية وتفعيله حيثما أمكن.

وبالتعاون مع مركز الأقمار الصناعية التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، أجرت وزارة الزراعة دراسةً ومسحًا لتحديد المساحات الزراعية المُتضرِرَة من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. كما عَمِلَت الوزارة بالتنسيق مع كافة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بالمحافظات الجنوبية من أجل إعادة تنفيذ المشاريع الزراعية التي توقفت بسبب العدوان أو تحويل بعضها الى المساعدات الطارئة، كمشروع تعزيز الفُرص الاقتصادية والمشاركة النفسية والاجتماعية وسبل العيش للمزارعين في قطاع غزة بتمويل الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق مع مؤسسة العمل ضد الجوع، حيث تم توزيع مدخلات إنتاج على 34 مزارعًا من مزارعي الدفيئات الزراعية بقيمة 2000 يورو لكل مستفيد، ومشروع الاستجابة الطارئة لدعم الأُسر الزراعية المتضررة من تصعيد مايو 2023 في قطاع غزة بتمويل حكومة ولاية ناقارا في اسبانيا، حيث تم توزيع مدخلات إنتاج على 25 مزارعا من مزارعي الدفيئات الزراعية بقيمة 1200 يورو لكل مزارع.

- **تشكيل لجنة الطوارئ العليا في المحافظات الجنوبية.**
- **توزيع 595 طنًا من الأعلاف على 4136 من مربي الثروة الحيوانية.**
- **توزيع 2387 حقيبة بيطرية.**
- **تقديم منح مالية بقيمة 600 يورو لكل مزارع**
- **تقديم مدخلات إنتاج زراعية لـ 170 مزارعا بقيمة 600 دولار أمريكي لكل مزارع.**
- **توزيع مدخلات إنتاج على 34 مزارعا من مزارعي الدفيئات الزراعية بقيمة 2000 يورو لكل مستفيد.**

كما قامت الوزارة وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واتحاد لجان العمل الزراعي بتوزيع 595 طناً من الأعلاف على 4136 من مربي الثروة الحيوانية، وتوزيع 2387 حقيبة بيطرية على المستفيدين من توزيع الأعلاف حيث تشمل الحقيبة البيطرية: الفيتامينات، المطهرات، المعقمات، الحجر الملحي، اليود السائل، اليود المرطب.

كما وزارة الزراعة بالتعاون مع الإغاثة الزراعية الفلسطينية وأوكسفام على تنفيذ مشروع الصلادة الزراعية لقطاع غزة بتمويل من الاتحاد الاوروبي، حيث تم تقديم منح مالية بقيمة 16 ألف يورو لكل مشتل (عدد 2) لغرض تطوير قدرات المشاتل الزراعية لضمان استمرار انتاج اشتال الخضار (ألواح شمسية، طاولات، خزانات مياه وخطوط ناقلة) في محافظة الوسطى ومحافظة خانيونس.

ونفذت الوزارة بالتعاون مع الإغاثة الزراعية الفلسطينية ومنظمة أوكسفام مشروع الصلادة الزراعية لقطاع غزة والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث تم من خلال هذا المشروع تقديم منح مالية بقيمة 600 يورو لكل مزارع، وتم استهداف 122 مزارعاً في محافظتي الوسطى وخانيونس، حيث تشمل الاستفادة قسيمة شرائية لمدخلات الإنتاج.

وبالتعاون بين وزارة الزراعة والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة أوكسفام، تم تنفيذ مشروع تعزيز الصمود وتحسين الفرص الاقتصادية للفئات والمجتمعات المهمشة في قطاع غزة بتمويل من

BMZ، وتم تقديم مدخلات إنتاج زراعية لـــ 170 مزارعا بقيمة 600 دولار أمريكي لكل مزارع في مواصي محافظة خانيونس ومنطقة الزوايدة في محافظة الوسطى. كما قامت الوزارة وبالتعاون مع مؤسسة العمل ضد الجوع وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروع دعم قدرات المزارعين المتضررين في قطاع غزة، حيث تم تقديم مدخلات انتاج زراعية لـــ 50 مزارعا بقيمة 1300 يورو لكل مزارع في محافظة الوسطى والمناطق الغربية في دير البلح والنصيرات.

الصناعة:

قامت وزارة الصناعة وبالتعاون مع شركائها من اتحادات صناعية ومانحين بالعديد من الخطوات لدعم القطاع الصناعي في قطاع غزة في عدة مجالات. حيث قامت الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبتمويل من مملكة النرويج والوكالة السويسرية للتنمية بتنفيذ مشروعين لخلق فرص عمل في القطاع الصناعي. وتم في هذا الإطار خلق 362 فرصة عمل مع تقديم دعم عيني يساعد عدداً من المنشآت المستهدفة في تطوير منتجاتهم. كما قامت الوزارة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص بإعداد خطة عمل مختصرة لوزارة الصناعة في قطاع غزة وبما يشمل عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس وهيئة المناطق الصناعية، ووضع إطارٍ استراتيجي لإنعاش وإعادة إعمار القطاع الصناعي في قطاع غزة بالتعاون مع اتحاد الصناعات.

وتم العمل بالتعاون مع المانحين على تجهيز وإطلاق مكتب الخدمات الطارئة في كل من المحافظات الوسطى والمحافظات شمال غزة، وإعداد استبانة لحصر أضرار القطاع الصناعي، واحتياجات العودة للعمل، وجمع بيانات 1200 شركة كعينة مسحية، وجمع وتحديث قاعدة بيانات 7000 آلاف عامل في القطاع الصناعي.

العمل:

أهم التدخلات والخدمات التي عملت على تقديمها وزارة العمل الفلسطينية وشركائها المحليين والدوليين في قطاع غزة منذ مرور عام على العدوان:

- **خلق 362 فرصة عمل مع تقديم دعم عيني.**
- **جمع وتحديث قاعدة بيانات 7000 آلاف عامل في القطاع الصناعي.**

1. استقبال العمال الغزيين فاقدي أعمالهم داخل الخط الأخضر وعددهم 9518 عاملا، وتقديم أماكن إيواء (مسكن ومأكل وملبس) لهم. ما زال 760 منهم في مراكز الإيواء بمدينة أريحا.
2. تأسيس منصة تخص العمال الغزيين تشمل كافة البيانات التعريفية وتتيح الوصول للخدمات التي تقدمها الوزارة.
3. إعادة 4676 عاملا إلى قطاع غزة بناء على رغبتهم ومن خلال وزارة الشؤون المدنية.
4. تقديم دفعات نقدية للعمال الغزيين حصراً بلغت قيمتها 15 مليون شيقل بواقع 700 شيقل لكل مستفيد اعتماداً على منصة البيانات.
5. إجراء تفقد على حياة عمال غزة المصابين والمعالين؛ لضمان استمرار صرف رواتبهم من مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، حيث شمل الإجراء 400 أسرة.
6. صرف 345 ألف دولار أمريكي يستفيد منها 41 ألف مواطن على شكل وجبات غذاء و1500 سلة غذائية.
7. تحويل 4500 دولار أمريكي استفاد منها 30 عضو تعاوني.

8. تزكية جمعية تعاونية للحصول على 991 ألف دولار من الصندوق العربي الكويتي.

9. صرف مبلغ مالي لـــ 27 موظفًا تعاونيًا.

10. عدد الجمعيات المستفيدة من المساعدات 37 جمعية تعاونية.

11. ضمن مشروع الانعاش الاقتصادي في قطاع غزة– المرحلة الثالثة بتمويل الحكومة النرويجية والسويدية، قام صندوق التشغيل باستكمال العمل في مشروع التشغيل المؤقت الذي كان يستهدف 248 مستفيداً لحظة بدء الحرب على قطاع غزة منهم 165 مستفيداً من الذين تضرروا من حرب عام 2021، و83 مستفيداً عملوا كفرق في القطاع العام والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة وغيرها.

12. التزم الصندوق باستكمال تشغيل المستفيدين وإعادة تشغيلهم، وفقا للاحتياج الفعلي خلال الفترة من شهر أكتوبر 2023 إلى يناير 2024 ودفع مستحقاتهم.

13. بناء على مشروع (الانعاش الاقتصادي) طلب الصندوق زيادة أعداد المستفيدين من التشغيل المؤقت وتوزيعهم على المرافق العامة المُتعَدِدَة خلال الحرب؛ بهدف ازالة النفايات للحد من انتشار الأمراض والأوبئة ودعم أعمال القطاع العام (أعمال الصيانة الدورية، جمع وترحيل النفايات، تنظيف مصارف الأمطار وغيرها)، والمساهمة مع وزارة التنمية الاجتماعية في توفير أيدي عاملة للمساعدة والإشراف على توزيع المساعدات خلال الحرب، حيث قام الصندوق بتشغيل 573 مستفيداً في كافة محافظات قطاع غزة.

14. السير في إجراءات الانضمام لمنظمة العمل الدولية، وتشكيل فريقٍ وطنيٍ لمتابعة انضمام فلسطين لمنظمة العمل الدولية من قبل مجلس الوزراء ودراسة الخيارات القانونية المتاحة.

المياه:

منذ بداية العدوان وحتى اليوم، تبذل طواقم سلطة المياه بالتعاون مع مزودي الخدمات وشركاء القطاع، جهوداً مضنيةً لتنفيذ مجموعة من التدخلات العاجلة والفورية لبعض المرافق الأساسية؛ بغرض تحسين الوضع المائي كمًّا ونوعًا وتخفيف آثار الحرب على السكان من الناحية الصحية والبيئية. فقد مكَّنَت تدخلات سلطة المياه مُقدمي الخدمة من توفير الحد الأدنى من المياه الصالحة للاستخدام لأكثر من 2.2 مليون نسمة، من خلال أعمال إصلاح طارئة لإعادة هيكلة شبكات المياه بغرض توسعة مناطق التزود من مياه شركة ميكوروت ومياه التحلية في كامل قطاع غزة. بالتوازي مع ذلك، تم حصر مناطق وبؤر التلوث بالمياه العادمة الراكدة وسط الأحياء السكنية ومراكز الإيواء وتصريفها، بعد إجراء أعمال الصيانة اللازمة واستئناف عملية الضخ لمحطات ضخ مياه الصرف الصحي والأمطار الرئيسية العاملة. ويمكن تلخيص هذه الجهود كالآتي:

التدخلات في قطاع المياه:

نفَّذَت سلطة المياه عديد التدخلات بشكل مباشر للتخفيف من الوضع المائي الكارثي عبر:

1. الاستمرار في أعمال صيانة وإصلاح وصلات شركة ميكوروت الثلاث والخطوط الرئيسية التابعة لها، حيث تعرضت للاستهداف والدمار لأكثر من مرة، مما تسبب بتوقفها بشكل تام مع

بداية العدوان. علما أنه قد تم استئناف عملية الضخ لهذه الوصلات الثلاث بعد إصلاح الخطوط الرئيسية والفرعية المُتضررة، وإعادة هيكلتها بغرض توسعة نطاق التوزيع لتغطي المناطق الغربية من خانيونس ومناطق الوسط لمدينة دير البلح ومدينة غزة والتي أصبحت ذات كثافة سكانية عالية. وحاليًا يُمثِّل مصدر مياه شركة ميكوروت ما نسبته 30% من إجمالي إمدادات المياه في قطاع غزة، بعد أن تم إعادة تفعيل عملية الضخ.

2. دعم تشغيل وصيانة مستمرة لمحطتي تحلية الوسط والجنوب بما يشمل توفير الوقود وشراء قطع الغيار ومولدات وألواح شمسية بالتعاون مع مصلحة مياه بلديات الساحل، حيث بلغت اليوم انتاجية المحطتين ما يقارب 5,000 م³/يوميًا، أي اقل بحوالي 30% من الكميات المُنتَجة قبل العدوان.

3. العمل على إعادة تأهيل وتفعيل مجموعة من الآبار المركزية والمهمة التي تضررت بشكل جزئي أو كلي، حيث تم استصلاح وإعادة تشغيل أكثر من 10 آبار في غزة وشمال غزة و25 بئرًا في مناطق الوسط والجنوب، بالإضافة لـــ 15 محطة تحلية مياه جوفية محدودة الكمية، وذلك بالتعاون مع مزودي الخدمة ومجموعة عمل المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH Cluster).

4. عمل التنسيقات اللازمة لنقل وتوزيع الوقود لمرافق المياه؛ ما أسهم في تشغيل حوالي 65 بئرًا في محافظتي غزة وشمال غزة، وكذلك 90 بئرًا في محافظات جنوب ووسط قطاع غزة، وهو ما أدى لرفع القدرة الانتاجية للآبار على مستوى قطاع غزة إلى 93,000 م^3/يوميًا، بعد أن كانت لا تتجاوز 14,000 م^3/يوميًا في بداية الحرب، بمعدل حوالي 30,000 م^3/يوميًا في

محافظتي غزة وشمال غزة، و63,000 م^3/يومياً في محافظات جنوب ووسط قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع مصلحة بلديات الساحل. وكذلك دعم تشغيل 12 خزان مياه و15 محطة تحلية للمياه الجوفية بالتعاون مع مزودي الخدمة. من ناحية أخرى فقد تم العمل على توفير الوقود اللازم لتشغيل صهاريج المياه التابعة للقطاع الخاص لنقل وتوزيع المياه لمراكز النزوح والإيواء من محطتي تحلية الوسط والجنوب وبعض محطات القطاع الخاص.

5. يجري العمل والتنسيق مع الشركاء الدوليين لإنشاء نقاط تعبئة وتزود بمياه شركة ميكوروت في محافظتي غزة وشمال غزة لتسهيل نقل المياه لمراكز النزوح والإيواء.
6. بالتنسيق مع الشركاء، يجري على متابعة نتائج مراقبة جودة مصادر المياه (الآبار ومياه ميكوروت) بالإضافة لشبكات المياه، حيث تم إنجاز الدورة الأولى لفحوصات الجودة في محافظتي غزة والشمال عبر مؤسسة أوكسفام لصالح منظمة الصحة العالمية، بينما تتم مراقبة جودة مصادر المياه في محافظات الجنوب والوسط من خلال مصلحة مياه بلديات الساحل بشكل دوري.
7. تنفيذ عددٍ من التدخلات الإغاثية الأخرى كتوفير المياه عبر الصهاريج والعمل على شراء مئات خزانات المياه بسعة 5 متر مكعب، وشراء وحدات تحلية تعمل بالطاقة الشمسية، شراء مولدات تعمل بالديزل لضمان تشغيل محطات التحلية بشكل مستمر وتوفير أدوات النظافة الشخصية (Hygiene Kits)لحوالي 250,000 شخص.

التدخلات في قطاع الصرف الصحي:

1. تخصيص حصة من الوقود لتشغيل عددٍ من محطات ضخ الصرف الصحي الرئيسية لتصريف تجمع المياه العادمة الراكدة في الأحياء السكنية ومعالجة الفيضانات، بإجمالي 16 محطة ضخ، منها مضخات بركة الشيخ رضوان، البقارة، عسقولة في مدينة غزة، مضخة بركة أبو راشد في جباليا، مضخة الأمل في خانيونس.

- **دعم الموازنة التشغيلية لبلديات القطاع بما فيها فاتورة الرواتب.**
- **وفرت مركزين مؤقتين، تخدم تجمع به 3000 نازحًا.**
- **نسقت تأمين وصول 10 سيارات لجمع النفايات.**

2. التحضير لموسم الأمطار بما يشمل عمل الصيانات والإصلاحات الطارئة اللازمة لخطوط الصرف الصحي وسيل مياه الامطار، وتحديث خرائط المناطق الحَرِجَة والأكثر عُرضه للفيضانات في كامل قطاع غزة لأخذ الإجراءات الضرورية للحد من أخطار الفيضانات.
3. تقييم الأضرار التي لَحقِت بمحطتي معالجة مياه الصرف الصحي في خانيونس والبريج، وعمل خطة لإعادة تأهيل المحطتين، وجاري العمل على استكمال التقييم لباقي المحطات.

وعلى الصعيد العام، تتم متابعة الأضرار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في جميع محافظات قطاع غزة، وتنسيق عمليات الصيانة اللازمة للبلديات ومصلحة بلديات مياه الساحل، إضافة الى تنسيق إدخال المواد اللازمة للتشغيل والصيانة من مواسير المياه وقطع الغيار وغيرها. كما يتم العمل على حصر وتقييم الأضرار التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي بالتعاون مع مزودي الخدمة، بهدف تحديد الاحتياجات الأولية والدعم المطلوب لمعالجة الاضرار.

إعداد خطة عمل الطوارئ وخارطة طريق التعافي لقطاع المياه والصرف الصحي في غزة

عَمِلَت سُلطة المياه الفلسطينية بموجب خطة عمل الطوارئ وخارطة طريق التعافي لقطاع المياه والصرف الصحي في غزة؛ لتوفير الدعم اللازم للمساعدات الإنسانية والتدخلات العاجلة في هذه المرحلة، وضمان تقديم الدعم في الوقت المناسب في مرحلة التعافي المبكرة لاستعادة الخدمات الأساسية بعد وقف إطلاق النار، والبدء بتنفيذ عددٍ من التداخلات العاجلة بإعادة تخصيص ما مجمله 25.6 مليون يورو من منحة الاتحاد الاوروبي في نيسان 2024، وإعادة تخصيص ما مُجمله 9 ملايين يورو من البنك الدولي لتنفيذ عددٍ من التدخلات الأخرى ضمن الخطة. وتم تقديم مقترحات فنية من سلطة المياه لمُختَلِف المانحين بغرض الاستفادة من المنح الحالية في إجراء التدخلات الطارئة، منها تقديم مقترح للصندوق الكويتي بغرض الاستفادة من المنحة الحالية.

الحكم المحلي:

على مستوى التخطيط أعدت الوزارة خطة إعادة التوحيد وخطة الإنعاش الأولي والتي تعتمد بالأساس على نقطتين رئيسيتين:

- إغاثة البلديات لمساعدتها للعودة للعمل من خلال دعم الموازنة التشغيلية بما فيها فاتورة الرواتب.
- توفير متطلبات الحد الأدنى لتقديم خدمات مياه الشرب، الصرف الصحي، التخلص الآمن من النفايات، إزالة الردم من شبكات الطرق، عمليات التعقيم، توفير الخدمات البلدية لمراكز اللجوء المؤقت.

أبزر التدخلات في هذا المجال:

1. توفير بدل إيجار لمباني البلديات والمباني والمرافق العامة.
2. مشاريع إدارة النفايات الصلبة، بما فيها إزالة الردم، التخلص الآمن للنفايات البلدية، توفير أسطول المعدات وتأهيل المكبات ومشاريع التدوير لاستخدام الردم من خلال شراكة القطاع الخاص والعام.
3. مشاريع البنى التحتية: المياه، الطرق، الطاقة (استخدام الطاقة الشمسية).. إلخ.
4. مشاريع دعم فني لإعادة التخطيط العمراني: المرحلة الأولى، توزيع مراكز الإيواء (ضمن مبدأ عدم الإخلال بالتوزيع الديمغرافي وإعادة النازحين قرب أماكن سكناهم). مرحلة إعادة تخطيط الأحياء. مع الإشارة أننا سنعمل في موضوع التخطيط العمراني وإعادة تخطيط الأحياء والمدن للحفاظ على الأراضي العامة وَفقًا لنتائج المشاورات فيما يتعلق بالمخطط الوطني المكاني ونتائج دراسة urban profile المزمع تنفيذها بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة عند وقف الحرب، ونتائج حصر أضرار الخدمات البلدية بالتعاون مع البنك الدولي.

تقوم الوزارة حاليا بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بإعداد خطة شاملة لقطاع النفايات الصلبة تشمل تدخلاتٍ عاجلةٍ وتدخلاتٍ أخرى مُجَدولَة تتمثل في عمل تقرير مسح أولي حول كافة الأضرار وبشكل تفصيلي، ومن المتوقع أن يتم استعراض الخطة أمام الشركاء المحليين والدوليين ضمن ورشة عمل ولقاء قادم في منتصف شهر أكتوبر الحالي للقيام بعملية تجنيد الأموال والمصادر للمرحلة القادمة. كما تشارك الوزارة مجهودات وزارة التخطيط لإعداد تقرير حصر الأضرار المتعلقة بالبلديات بالتعاون مع البنك الدولي.

على مستوى التنفيذ:

هناك برامج ومشاريع خارجية تم تأجيل الحديث بها (تعليق العمل) بشكل مؤقت لحين انتهاء الحرب، كمشروع فلسطين خضراء الذي يتضمن تدخلات للعمل في قطاع غزة الى فتره ست شهور بدأت منذ بداية العام الحالي، وبقيمة 6 مليون يورو، ومشاريع صندوق الهيئات المحلية ومشروع الصندوق الكويتي وغيرها.

قامت الوزارة ضمن الإمكانيات المتاحة بما يلي:

1. إطلاق مبادرة للهيئات المحلية في المحافظات الشمالية لتفعيل المجتمع المحلي ومد العون والمساعدة للبلديات، محاولة بعض الهيئات المحلية تحويل بعض المخصصات التي تمت جبايتها أو التبرع بها للهلال الأحمر الفلسطيني.
2. إطلاق مبادرات طوعية وتشكيل فريق فني يهدف الى تعميم فكرة المبادرات التي من شأنها المساهمة في تطبيق تلك المبادرات وخلق نماذج مميزة، مثل مبادرة إحياء اليوم العالمي للنظافة 2024 بالتعاون مع المجتمع المدني، والتي خففت عن السكان في أماكن النزوح مشاكل النفايات، وشجع الروح التطوعية للعمل.
3. إدارة التواصل اليومي بين الوزارة وكوادرها والبلديات في المحافظات الجنوبية.
4. دعم كميات من المحروقات والمساهمة في إدخالها للقطاع.
5. توفير قطع غيار لآليات جمع النفايات ضمن المنحة اليابانية (جايكا).
6. توفير 10سيارات جمع نفايات جديدة ضمن المنحة اليابانية من خلال جايكا وهي جاهزة للدخول.
7. المتابعة مع الهيئات المحلية والمجالس المشتركة والتواصل مع الشركاء الدوليين لمحاولة توفير ما يمكن توفيره.

8. من خلال برنامج حياه استطاعت الوزارة إنشاء مركزين مؤقتين، الأول تم استصلاحه في خانيونس والثاني في دير البلح ويخدم تجمع به 3000 نازح، ويعملان لغاية اليوم، حيث خصص المركز الأول لأغراض طبية للنساء الحوامل والأطفال من خلال الاتفاق مع مؤسسة طبية، والثاني لأغراض استخدام جمعيات محلية تساعد الأطفال. كما يتم استكمال دراسات تخطيط شاطئ منطقة المواصي (المدى القريب والبعيد).
9. يجري العمل حاليا وفي نفس الموقع على حفر بركة والتحضير للشتاء من خلال إقامة السواتر منعا لغرق المكان.
10. التركيز على الجانب الإعلامي، وتسليط الضوء على أعمال البلديات في المحافظات الجنوبية في كافة وسائل التواصل وعبر مواقع الوزارة، بالإضافة للقاءات معالي الوزير مع المحطات المحلية والخارجية.
11. التركيز على ملف غزة من خلال الحشد والمناصرة مع المانحين حيث تم عقد سلسلة لقاءات مع السفراء والقناصل، بالإضافة للتطرق لملف غزة في اللقاءات والبعثات الرسمية مع شركاء القطاع من الدنمارك لإيلاء ملف غزة الأولوية، ومع الشركاء الهولنديين، وشركاء صندوق البلديات والحشد لمشروع اسعافي للبلديات في قطاع غزة على غرار المشروع الاسعافي في الضفة.

الثقافة:

تم تخصيص موقع ورابط الكتروني يتم من خلاله رصد وتعبئة بيانات الأفراد المتضررين من القطاع الثقافي وعدد الشهداء منهم وكذلك النازحين، وشكلّنا لجاناً فرعية لمتابعة ذلك ورفعها للجنة التوجيهية، بحيث ترفع

هذه الأرقام إلى مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار. يقدر عدد المسجلين من المثقفين المتضررين حتى الآن من خلال الرابط 280 مثقفًا، و30 مؤسسة ثقافية، ويجري استكمال عملية الحصر.

- **إطلاق مبادرة لتسجيل وتوثيق الحياة في غزة في زمن الحرب.**
- **إطلاق مواقع لأجل رصد بيانات الأفراد المتضررين من القطاع الثقافي.**

تم إطلاق مشروع متخصص بطباعة عدد من الكتب الأدبية والفنيّة في غزة عن الحرب، ضمن سلسلة إصدارات مبدعي غزّة، والعمل على إعداد الجزء الأول من كتاب بعنوان (رمال حمراء) الذي يضم عدداً من النصوص لمجموعة من الكتاب والشعراء بلغ عددهم ثلاثين كاتبًا وشاعراً، كما تم إرفاق لوحات فنية (30 لوحة) داخل هذا الكتاب لثلاثين فناناً. كما تم التنسيق مع عدد من المؤسسات منها (إحياء يوم التراث في قطاع غزة بالشراكة مع مركز مياسم الثقافي)، إضافة إلى عدة أنشطة جرى تنفيذها في المحافظات الجنوبية تحت رعاية وزارة الثقافة منها (حكايات النزوح التي يشرف عليها مركز يافا الثقافي)، يضاف إلى ذلك دعم عديد المؤسسات والمجموعات الثقافية في تنفيذ مبادراتها الممولة من صندوق التنمية الثقافية.

العدالة:

تعمل وزارة العدل من خلال مقرها في رام الله على تقديم خدمة إصدار شهادة عدم المحكومية لأبناء قطاع غزة المقيمين في غزة أو العالقين في مصر. وتسهيلًا لإجراءات تقديم الطلب تعتمد وزارة العدل استصدار الشهادة بناء على رقم الهوية فقط وذلك من خلال الأقارب أو مكاتب الخدمات الخاصة.

استؤنف العمل في القضاء الشرعي في منتصف شباط 2024 حيث يعمل حاليا عدد من القضاة الشرعيين في محافظات قطاع غزة من خلال عدد من النقاط غير مقرات القضاء الشرعي مثلاً منازل القضاة، حيث

يقوم المحامون بتجهيز جميع الأوراق الخاصة بتلك المعاملات، وتنحصر هذه المعاملات الشرعية على الزواج والطلاق والوكالات والحجج (كحجج الوصاية والولاية وحصر الإرث وعدم الممانعة من السفر، ولكن لا يتم استقبال أي قضايا او النظر في قضايا سابقة).

البيئة:

قامت سلطة جودة البيئة بإعداد التقرير الفني الأولي الخاص بحصر الأضرار البيئية في قطاع غزة مع بداية شهر آذار الماضي من العام 2024، ويتم العمل على تحديثه بشكل مستمر بالاعتماد على التقارير والمعلومات المتوفرة.

على الرغم من استمرار الحرب إلا أن العمل ما زال مستمراً في تطوير قانون البيئة الفلسطيني الذي يعكس الاحتياجات الفلسطينية ويلبي المتطلبات الوطنية، بالإضافة الى إعداد وتحديث عديد الأنظمة والتشريعات البيئية المتعلقة بالنفايات والمواد الكيماوية الخطرة ونظام التقييم البيئي.

تنفيذ عديد الحملات الإعلامية والتوعوية وذلك لإظهار حجم الكارثة البيئية نتيجة الحرب الغاشمة التي يتعرض لها قطاع غزة، وذلك من خلال المشاركة في عديد اللقاءات الإعلامية على المستوى الوطني والدولي، ونشر عديد النشرات البيئية على الموقع الرسمي لسلطة جودة البيئة ومواقع التواصل الاجتماعي التي تسلط الضوء على حجم الكارثة البيئية، بالإضافة إلى تنفيذ حملات التوعية البيئية المتعلقة بآثار الحرب وتداعياته على المستوى البيئي والصحي.

دعم وتمكين المرأة:

واصلت وزارة شؤون المرأة عملها مع الشركاء لضمان إيصال كل ما يلزم من خدمات وإغاثة للنساء في قطاع غزة حيث عملت الوزارة على:

1. رصد وتوثيق واقع النساء بقطاع غزة بشكل دوري وَفقًا لمؤشرات تصدر عن جهات وطنية وأممية وتعميمها عبر القنوات الرسمية.
2. إعداد خطط وتدخلات تركز على الخدمات والمشاريع والتدخلات المستقبلية لليوم التالي لوقف العدوان.
3. توجيه نداءات استغاثة لتوفير مستلزمات النساء، وتم تلبيتها من عدد من الوكالات والدول مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تركيا.
4. تسليط الضوء على واقع النساء الفلسطينيات من خلال تنظيم لقاءات وزارية على مستوى جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ولجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.
5. إشراك كوادر وزارة شؤون المرأة/ قطاع غزة، باللجنة التي تشرف على تنسيق المساعدات بقطاع غزة، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدماج قضايا النوع الاجتماعي بالآلية.
6. تجنيد موارد مالية من خلال عدد من المشاريع المُنَفَّذَة وقيد التطوير لتلبية احتياجات النساء بقطاع غزة، والضفة الغربية والقدس.
7. إحاطة المقررين المعنيين بحقوق الإنسان بانعكاسات وتداعيات حرب الإبادة الجماعية والهجمات العسكرية المفرطة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس على النساء والفتيات (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلـــــة، المقررة الخاصة

المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، المقرر الخاص المعني في السكن اللائق، المقرر الخاص المعني بالحق بالغذاء). بالإضافة إلى إحاطة مكتب المفوض السامي بفلسطين، ومفوض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

8. إصدار إعلان عن نساء فلسطين يدعو إلى وقف حرب الإبادة الجماعية، وتمكين النساء من الوصول إلى الخدمات الإغاثية، وتعزيز استجابة المساعدات الإنسانية لاحتياجاتهن، واستنهاض كافة أجهزة الأمم المتحدة للوقوف أمام مسؤولياتها في حمايتهن.
9. ضمان ايصال 3 شاحنات من المستلزمات النسائية بعد التواصل مع الشركاء المحليين والدوليين، وتوفير خيام للنازحين والنازحات، كما عملت الوزارة على ضمان توفير خدمة الاتصال والإنترنت لعدد من النساء.

النقل والمواصلات:

1. أطلقت الوزارة منصة على الموقع الالكتروني لإتاحة الفرص لسكان المحافظات الجنوبية للإبلاغ عن الخسائر والأضرار في الممتلكات بما يشمل الأضرار التي لحقت بقطاع النقل.
2. إدخال جميع المركبات المستوردة المستعملة المتواجدة في الموانئ والمعابر الإسرائيلية والتي رفض الجانب الإسرائيلي ادخالها إلى قطاع غزة، وبلغ عددها 2000 مركبة وتم بيع 110 مركبات لصالح تجار غزة ووضعها قيمتها في البنك.
3. إخراج 25 مركبة من معبر بيت حانون، ونقلها لمدينة رام الله وتسليمها لأصحابها أو من ينوب عنهم أصولًا.
4. إعداد خطة لإعادة الإعمار ما بعد الحرب تتعلق بقطاع النقل والمواصلات.

5. إدخال ما يقارب 250 حاوية لقطع الغيار لصالح تجار قطاع غزة كانت متواجدة في الموانئ الإسرائيلية إلى المحافظات الشمالية.
6. استبدال وتجديد رخص السواقة لسكان قطاع غزة برخص يتم إصدارها في مديريات المحافظات الشمالية تخفيفا لتبعات الحرب الجائرة، حيث تم استبدال وتجديد 3000 رخصة سواقة لمواطني قطاع غزة.

الخدمات المدنية:

خدمات الجوازات

التدخلات والتسهيلات

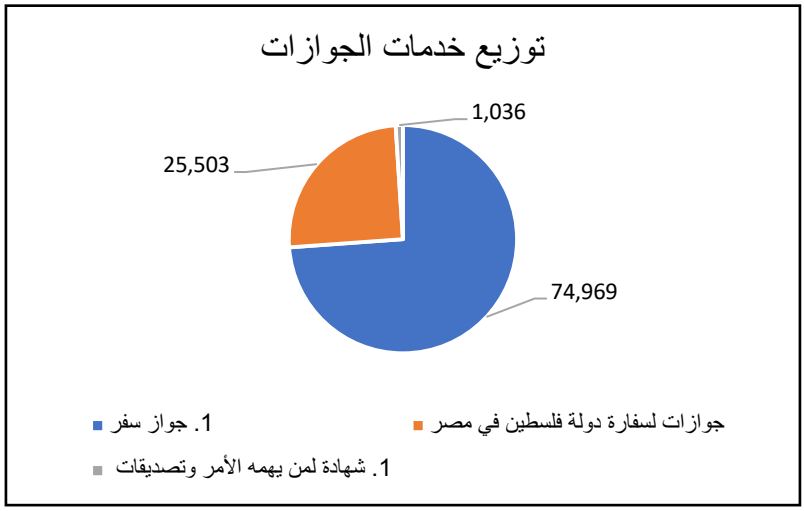

منذ بدء الحرب على قطاع غزة قدمت وزارة الداخلية تسهيلات لأبناء المحافظات الجنوبية للحصول على جواز السفر الفلسطيني، وَفق تعليمات فخامة السيد الرئيس حفظه الله بإعفاء الجرحى ومرافق مع كل جريح وفق كتب معتمدة من سفارة دولة فلسطين في البلد الذي يتم علاج الجريح فيه، بالاستناد لقرار مجلس الوزراء رقم (3318) بتاريخ (2023/12/13) القاضي بتقديم تسهيلات في مجال إصدار الوثائق. تم وضع

معايير وآليات لتسهيل الحصول على الجواز، لتشمل تقديم الطلبات من جانب الأقرباء من الدرجة الأولى والثانية.

خدمات الأحوال المدنية

التدخلات والتسهيلات

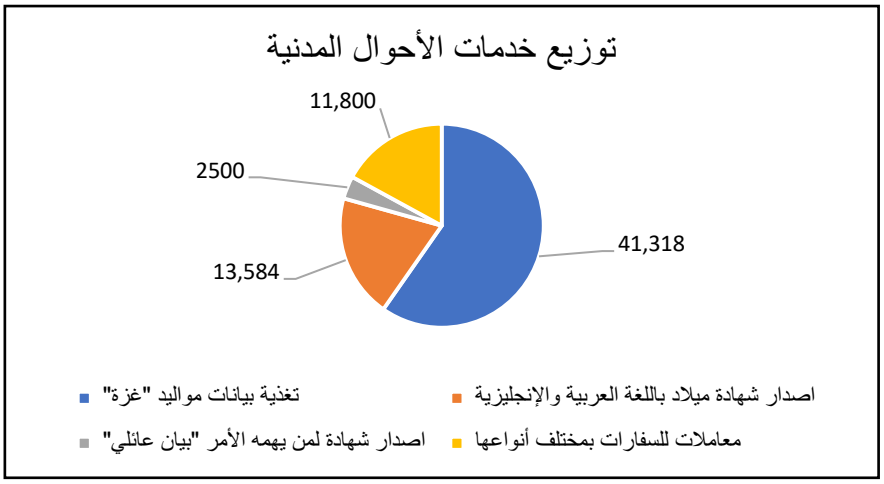

إصدار تعليمات بتقديم تسهيلات للمواطنين في المحافظات الجنوبية خلال فترة العدوان لكافة الخدمات منذ بداية الحرب على غزة، حيث تم إصدار شهادات ميلاد لمواليد الحرب من خلال وضع آلية لذلك وهي استقبال تبليغ الولادة مختوم من إحدى المستشفيات المعتمدة في القطاع (مجمع الصحابة، مستشفى كمال عدوان، مستشفى شهداء الأقصى، مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي، مجمع ناصر الطبي) حيث بلغ عدد شهادات الميلاد حوالي (585). كما توفر لدينا بيانات بأسماء مواليد الحرب عدد (46,000)، ويتم إصدار شهادة ميلاد ثانية على أن يكون مقدم الطلب على صلة قرابة درجة أولى أو عن طريق وكالة إذا كان خارج البلاد أو عن طريق إحدى مكاتب الخدمات المعتمدة لدينا بمعاملة ورسوم.

ويتم اصدار شهادات الوفاة لشهداء الحرب والمتوفين في القطاع بعد التأكد من البيانات وتدقيقها وحسب الإجراءات القانونية، حيث توفر لدينا بيانات بأسماء شهداء الحرب عدد (10,000) وتم عكسها على منظومة الأحوال المدنية.

خدمات الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية والشؤون العامة

بلغت أعداد الخدمات المقدمة منذ بداية الحرب على القطاع على النحو التالي:

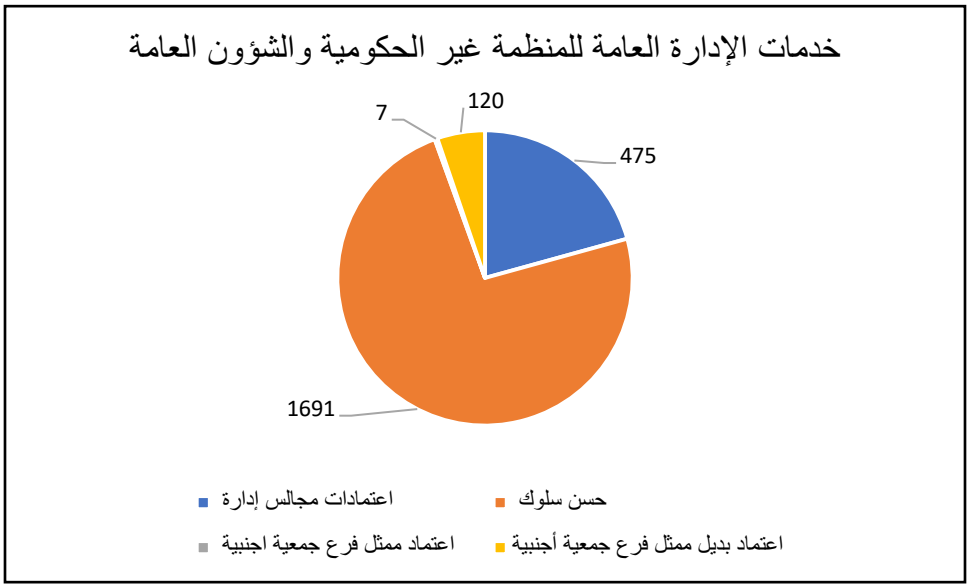

تم إصدار تعليمات بتمديد صلاحية اعتمادات مجالس إدارة الجمعيات وتأجيل طلب التقارير المالية والإدارية المستحقة للجمعيات العاملة في قطاع غزة استثناءً لحين انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع، كما تم تزويد الجمعيات بصورة اعتماد مجلس الإدارة واللجنة المالية للجمعيات عن طريق البريد الإلكتروني أو عبر تطبيق "واتس آب" إضافة إلى الاتصال والتواصل مع القائمين على الجمعيات عبر الهاتف للرد على استفساراتهم ومساعدتهم. كما تم منح استثناء لبعض الجمعيات وفق الأصول بالتوافق مع المؤسسة الأمنية

لاعتماد مجلس الإدارة لمدة ثلاث شهور على أن تكون ملتزمة لدينا، إضافة لمنح التوقيع الأساسي لأحد المخولين بالتفويض (بديل لتوقيع الممثل) لفترة شهر وبشكل دوري لفروع الجمعيات الأجنبية.

كما قامت وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية، بالتنسيق مع الشركاء ومكاتب المحافظين، بإدارة شؤون عمال قطاع غزة الذين تم ترحيلهم من داخل أراضي (48) إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وتأمين احتياجاتهم الأساسية وإيوائهم بالمحافظات مؤقتاً، وتأمين المرضى ومرافقيهم الذين كانوا يتلقون العلاج بمشافي الداخل وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم (الفنادق)، وتم افتتاح معسكرات الأمن في أريحا وإيواء عمال القطاع فيها وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم.

- **إدخال البضائع والمساعدات النقدية والعينية للمواطنين.**
- **تم تسويق 500 حاوية تجارية إلى أسواق الضفة لصالح تجار غزة.**
- **تسجيل 10 شركات ربحية و13 غير ربحية وصادقت على مبادرة ABCD لتفعيل العملية التجارية بين الضفة وغزة**

الاقتصاد:

قامت وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية بمتابعة إدخال بضائع ومساعدات نقدية وعينية، وعملت الوزارة بالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية على تحرير وإدخال 500 حاوية تجارية كانت متجهة الى قطاع غزة في الموانئ الاسرائيلية الى الضفة وعملت على تسويقها في الضفة الغربية. وقامت بتسجيل 10 شركات ربحية وتجديد تسجيل 13 شركة أخرى.

نجحت وزارة الاقتصاد الوطني في إعادة الحركة التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المصادقة على مبادرة ABCD والتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني بخصوص آليات التنفيذ، والاتفاق

مع المملكة الأردنية الهاشمية لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الفلسطيني للمشاركة في العطاءات الموجهة للمساعدات الإنسانية.

الطاقة:

كان للمجهودات التي بذلتها سلطة الطاقة الفلسطينية والتدخلات التي قامت بها أثرًا كبيرًا في استمرار تقديم الخدمات الأساسية وخاصة في خدمات الصحة والمياه، حيث قامت سلطة الطاقة بتوريد كوابل ضغط متوسط وضغط منخفض لقطاع غزة بحوالي 8.3 ملايين دولار. كما عَمِلَت على توريد مُحوِّلات توزيع كهربائية بقدرات مختلفة بمبلغ 1.56 مليون دولار، وتوريد أبراج وأعمدة وسلالم وأذرع (مواد حديدية) بقيمة 950 ألف دولار.

- **توريد مُحوِّلات توزيع كهربائية بقدرات مختلفة بمبلغ 1.56 مليون دولار.**
- **توريد أبراج وأعمدة وسلالم وأذرع (مواد حديدية) بقيمة 950 ألف.**

وقامت طواقم شركة كهرباء غزة وسلطة الطاقة بعمل الصيانات اللازمة لشبكات الكهرباء الخاصة بالمستشفيات والمرافق الخاصة بقطاع المياه، وإعادة صيانة مُغذِّيات الكهرباء لتغذية محطة تحلية المياه في خانيونس.

قامت مجموعة العمل القطاعية بتشكيل لجنة فنية لمتابعة حصر الأضرار وتقديم الدعم الفني والمالي لإعادة إعمار ما يتم تخريبه، وتتكون المجموعة من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية رئيسًا ودول النرويج، هولندا، البنك الدولي، الرباعية الدولية، الأمم المتحدة، شركتي النقل الفلسطينية وتوزيع كهرباء غزة.

عَمِلَت سلطة الطاقة على إعداد جداول للتدخل السريع بما يشمل مولدات كهرباء، أنظمة طاقة شمسية متنقلة (لتزويدها للمرافق الإنسانية ومراكز الإيواء) والبدء بالتواصل مع الموردين المحتملين المحليين والإقليميين لضمان إدخالها لقطاع غزة كون إعادة إصلاح شبكات الكهرباء يتطلب وقتًا طويلًا، وتقوم سلطة الطاقة بالتفاوض مع البنك الدولي والنرويج كممولين محتملين.

إعداد تقارير دورية ومحدثة عن الخسائر والأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في قطاع غزة وفق تقديرات أولية بناء على الصور الجوية (Satellite images) وعلى عمل فرق شركة توزيع كهرباء غزة بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية مثل OCHA (من المستحيل إجراء مسوح ميدانية مع استمرار الحرب) وبناءً على هذه التقديرات فإن الأضرار تجاوزت الـــ 56 مليون دولار أمريكي حتى منتصف الأسبوع المنصرم 2023/10/30 (علمًا أنها في ازدياد مطرد) وتشمل شبكات توزيع ونقل الكهرباء ومحطات التوزيع التي تتضمن المُحولات، تمديدات الضغط المنخفض، الوصلات الخاصة بحوالي 220 ألف وحدة سكنية تم تدميرها.

الأشغال والإسكان

الخدمات والمشاريع والأنشطة التي تم تنفيذها منذ بداية الحرب وحتى نهاية شهر حزيران 2024:

1. إعداد رؤية الوزارة فيما يتعلق بالإيواء المؤقت للمواطنين المتضررين نتيجة العدوان.
2. إعداد خطة الوزارة فيما يتعلق بالإغاثة والاستجابة الطارئة وإعادة البناء ضمن نطاق اختصاص الوزارة.
3. التنسيق مع المؤسسات الأممية فيما يتعلق بدور الوزارة في الإغاثة وإعادة البناء.

الاتصالات:

1. تقديم الخدمات الفنية وتطوير خدمات الانترنت اللازمة لوزارة التربية والتعليم العالي من أجل تنفيذ برنامج المدارس الالكترونية لطلبة قطاع غزة.
2. فتح مراكز خدمات الجمهور لتقديم خدمات استبدال الشرائح ورفع سرعات الإنترنت. إنشاء مركز خدمات جمهور متجول.
3. العمل على ضمان استمرار خدمات الاتصالات الخلوية للمواطنين من خلال منح الشركات ملايين الدقائق والحزم للمشتركين.
4. متابعه توفير الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية في القطاع وخصوصا للهيئات الإنسانية.
5. توفير رقم مختصر للشؤون الاجتماعية مخصص لتواصل اهالي قطاع غزة عليه لتلبية احتياجاتهم وفق الإمكانيات المتوفرة.
6. قرار ITU بشأن تقديم المساعدة والدعم لفلسطين لإعادة بناء قطاع اتصالاتها، القرار رقم 1424.
7. إنشاء dashboard من أجل: تحديد أولويات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من الإنترنت، تحديد أولويات الإصلاح لدى شبكات الاتصالات، توفير الإنترنت وخدمات الاتصالات للحالات الإنسانية.

التنسيق والشراكات

تؤمن الحكومة الفلسطينية إيماناً راسخاً بأهمية التنسيق وضرورة خَلق شراكاتٍ ثابتةٍ وقويةٍ بين المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية الأهلية والخاصة، ومُنظَّمات المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية، خاصة فيما يتعلق بالعمل على إغاثة أهلنا في قطاع غزة في ظل الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي أوجدتها الحرب. وإن التعاون والتنسيق والتشبيك مع جميع الشركاء المحليين والدوليين من شأنه أن

يُعظِّم النَتائج، وأن يَحُد من الازدواجية والاستغلال، وتحقيق الأهداف في مجالات الإغاثة والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

تعمل الحكومة على خلق قاعدةٍ قوية من الشراكة والتشبيك مع مُنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمؤسسات غير الحكومية الدولية والجهات والدول المانحة، فيما يتعلق بالأوضاع في قطاع غزة سواء من ناحية متابعة الأوضاع الإنسانية أم جلب التمويل أم تسهيل دخول وتوزيع المساعدات الإنسانية وزيادة حجمها.

فيما يتعلق بتوزيع المساعدات الإغاثية والغذائية وغير الغذائية والمساعدات المالية، يوجد شراكة قوية ومستوى عالي من التنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية من جهة، والهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسات دولية مثل الأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي وأوتشا واليونيسيف ومؤسسات غير حكومية أجنبية مثل الرحمة العالمية وأنيرا وغيرها، كذلك بالإضافة إلى خلق شراكة ومستوى عالي من التعاون مع كل من الهلال الأحمر المصري والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية ووزارة التنمية الاجتماعية الأردنية وغيرها.

وتقوم وزارة الصحة الفلسطينية بالتواصل المستمر مع منظمة الصحة العالمية والهلال الأحمر الفلسطيني، واليونيسيف والأونروا وعديد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما يتعلق بالتدخلات الطبية الطارئة في قطاع غزة، ومتابعة أمور الجرحى والمرضى خارج قطاع غزة، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية والمستشفيات الميدانية، وتوفير المطاعيم للأطفال داخل وخارج قطاع غزة.

وتعمل سلطة المياه الفلسطينية وبتنسيق مستمر مع عديد المنظمات الدولية والمحلية فيما يتعلق بتوفير المياه الصالحة للشرب بمخيمات النزوح في قطاع غزة والأماكن السكنية الأخرى. ومن أهم شركاء سلطة المياه البلديات ومصلحة مياه بلديات الساحل، واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

وفي مجال إزالة الركام والإسكان المؤقت، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الأشغال العامة والإسكان بتطوير شراكات قوية مع عديد المؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتم عقد عديد اللقاءات مع الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب التمثيل الياباني، وغيرهم. وتهدف هذه الشراكة إلى العمل على التخطيط مسبقًا وتجهيز الموارد اللازمة من أجل البدء وبشكل فوري بعد وقف العدوان على قطاع غزة بإزالة الركام وشق الطريق والعمل على إيجاد مساكن مؤقتة ملائمة للأسر التي فقدت بيوتها بشكل كامل أو أصبحت مساكنها غير صالحة للسكن.

وعملت وزارة التربية والتعليم العالي على تطوير شراكات وطنية مع الجامعات الفلسطينية والعربية من أجل استيعاب الطلبة الجامعيين من قطاع غزة وتمكينهم من استكمال دراستهم الجامعية في ظل توقف العملية التعليمية في قطاع غزة وتدمير عديد مؤسسات التعليم العالي. كما عملت الوزارة بالشراكة مع وزارة التعليم المصرية ومؤسسات من قطاع التعليم الخاص في مصر على تمكين طلبة الثانوية العامة من التقدم لامتحاناتهم، وفتح مدارس خاصة بشكل مجاني من أجل إتاحة المجال للطلبة في المراحل الدنيا والمقيمين في جمهورية مصر العربية من أجل استكمال عامهم الدراسي الفائت وعدم خسارة عام من أعمارهم ومن عمليتهم التعليمية. وبالإضافة لذلك ومن خلال شراكة مع اليونيسيف وغيرها من المؤسسات تعمل وزارة التربية والتعليم العالي على إتاحة التعلم عن بعد للطلبة المقيمين في قطاع غزة من خلال المدارس

الالكترونية، وتساهم في توفير من تحتاجه العملية من موارد للطلبة وخدمات الانترنت والاتصال ودروس عن بعد من خلال مدرسين يتبعون لوزارة التربية والتعليم العالي ويقيمون في المحافظات الشمالية من فلسطين.

في إطار الشراكة القوية التي تم تأسيسها بين سلطة الطاقة وشركائها مثل البنك الدولي وعديد المؤسسات الأوروبية والأممية، ساهمت سلطة الطاقة بتوفير الوقود اللازم لتشغيل منشآت الصحة والمياه والاتصالات، وغيرها. وسيكون لهذه الشراكة دور مهم بعد انتهاء العدوان من أجل توفير مصادر الطاقة وتأهيل وإصلاح شبكات المياه الإقليمية والمحلية لتوفير خدمة الكهرباء في قطاع غزة والمساهمة في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

من جهتها تعمل وزارة الاقتصاد الوطني بالتنسيق والشراكة مع عديد الجهات الدولية من أجل زيادة حجم البضائع التي تدخل إلى قطاع غزة باتجاه توفيرها بأسعار تنافسية تمكن المواطنين من الحصول على المواد الغذائية مما يحسن من مستوى الأمن الغذائي ويسهل وصول البضائع إلى مختلف مناطق القطاع.

وقد أثبتت الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الاتصالات أهمية خاصة، حيث تَمَكَّنَت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي من خلال شركائها الدائمين في القطاع الخاص الفلسطيني مثل شركات بالتل وجوال وأوريدو من العمل على استرداد خدمات الاتصالات والانترنت في جميع مناطق قطاع غزة والعمل على حل ما يواجه هذه الخدمات من مشاكل بشكل فعال وفوري.

ويوجد العديد من الهياكل القائمة والتي يتم الاستفادة منها في رفع مستوى التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية من جهة والمؤسسات الدولية والأممية والجهات المانحة من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال تعمل

المؤسسات الحكومية مع المجموعات العنقودية الإنسانية بالتنسيق مع المنظمات الأعضاء على التواصل والعمل المشترك فيما يتعلق بعمليات تخطيط المساعدات الإنسانية وإدارتها وتنسيقها ورفع مستوى الكفاءة والفعالية والشفافية والنزاهة والعدالة، وكذلك فيما يتعلق باستعادة الخدمات الأساسية الحيوية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه وغير ذلك.

كما أنه يوجد مشاركة أساسية للمؤسسات الحكومية الفلسطينية في فرق العمل القطاعية التابعة للجنة تنسيق المساعدات الحكومية، بحيث يرأس مجموعات العمل القطاعية وزراء من الحكومة الفلسطينية ورؤساء السلطات، وتضم شركاء دوليين وأجانب ومحليين يعملون في كل قطاع من القطاعات. وتعمل المجموعات بشكل تشاركي وتنسيقي على دراسة وتحديد الأولويات القطاعية، وعرض ومراجعة الخطط والبرامج القطاعية، ومتابعة عمليات تجنيد التمويل والموارد، وحل المشاكل التي تعيق التنفيذ والعمليات الميدانية، تبادل المعلومات ومهام أخرى.

وقد بادرت الحكومة الفلسطينية للتشبيك والتواصل مع جميع مكونات المجتمع الفلسطيني من أحزاب وفصائل ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات قطاع خاص وقيادات مجتمعية ووطنية؛ من أجل التنسيق فيما يتعلق بالضغط تجاه وقف العدوان على قطاع غزة وتعظيم حجم المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة وتسهيل توزيعها ووصولها إلى سكان قطاع غزة في مخيمات نزوحهم المؤقتة أو أماكن سكناهم. وقد تم عقد عشرات اللقاءات والاجتماعات مع عديد المؤسسات والهيئات والأفراد من أجل تنسيق المواقف والأولويات بما يخدم أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في ظل الظروف التي يعيشوها بسبب العدوان المستمر منذ عام.

الخطط والبرامج والرؤية

بَنَت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر على ما عملت الحكومة الفلسطينية السابقة على إنجازه من خطط وبرامج تخص إغاثة وإنعاش وإعادة إعمار وإدارة قطاع غزة. وقامت الحكومة بتطوير عديد الخطط والوثائق المهمة والاستراتيجية من أجل وجود رؤية وطنية تخص أعمال الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في قطاع غزة. وقدمت دولة فلسطين رؤيتها الشاملة لليوم الثاني من وقف العدوان على قطاع غزة. وفيما يلي شرح مختصر لهذه الخطط والوثائق والرؤية الوطنية:

خطة إغاثة قطاع غزة: الاستجابة الطارئة

الوثيقة الأولى التي قامت الحكومة بإعدادها هي خطة للإغاثة والإنعاش المبكر متعددة المراحل. مدة المرحلة الأولى منها ستة أشهر وتركز على الاستجابة الطارئة في قطاع غزة على أن يتم العمل على تنفيذها بعد وقف إطلاق النار واتمام انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة. قيمة البرامج التي حددتها الخطة كأولويات 1.3 مليار دولار تغطي عديد القطاعات، أبرزها كان في مجال الحماية الاجتماعية وتوفير إسكان انتقالي مؤقت للأسر التي فقدت منازلها، واستثمارات مهمة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية الطارئة. وقد تم اعتماد هذه الخطة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قبيل قمة البحرين العربية التي عقدت في مايو 2024. ومن ثم صدر عن مجلس وزراء الخارجية العرب قراراً يُفيد بالإحاطة بالخطة، والطلب من المؤسسات والحكومات وصناديق وبنوك التنمية العربية العمل على دعم الخطة والمساعدة في تمويلها وتنفيذها بالتعاون مع حكومة دولة فلسطين.

خطة إدارة قطاع غزة بعد وقف العدوان

أعدت الحكومة الفلسطينية خطة متكاملة لإدارة وإغاثة قطاع غزة وتقديم الخدمات، وإعادة الإعمار بعد وقف العدوان. تتكون الخطة من شقين رئيسين، الأول عبارة عن مجموعة البرامج والتدخلات والمشاريع التي سيتم تنفيذها في قطاع غزة في مختلف القطاعات والمراحل، والثاني تصورات الحكومة لتوحيد المؤسسات الوطنية والحكومية بين قطاع غزة والضفة الغربية، ودمج الموظفين، وتشكيل مجالس بلدية مؤقتة، وإدارة الأمن والمعابر الحدودية وغير ذلك من استراتيجيات تساهم في عملية إصلاح النُظم الإدارية في قطاع غزة والعمل لتقديم أفضل الخدمات وإنعاش القطاع وتحقيق تنمية مستدامة فيه كجزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

الإطار العام لإنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة:

قامت الحكومة الفلسطينية بإعداد إطار عام لعملية إنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة، في حين يجري العمل بالتنسيق مع البنك الدولي على إعداد تقرير مفصل للخسائر والأضرار في قطاع غزة يتبعه إعداد خطة تفصيلية لإعادة الإعمار. ويوضح الإطار العام المراحل المختلفة للإنعاش المبكر، والانعاش وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة وعملية الربط بين المراحل المختلفة، كما يحدد الأولويات الأساسية في مختلف القطاعات. ويشتمل الإطار العام لإنعاش وإعادة إعمار غزة كذلك على شرح لعملية التخطيط ويوضح المبادئ الأساسية ومتطلبات نجاح عملية إعادة الإعمار وآليات التنسيق، والشراكة، والإدارة، والتنفيذ.

خطة بناء فلسطين:

في إطار مساعيها لإعداد خطط تنموية وإدارية وطنية، أعدت الحكومة الفلسطينية الإطار العام لخطة "بناء فلسطين". ويتكون الإطار العام من أربع أولويات رئيسة هي: تحقيق الوحدة الوطنية، إصلاح النظام المؤسسي إدارياً وماليًا، إنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة، والتنمية الاقتصادية الشاملة. وتشرح الوثيقة السياق السياسي والرؤيا الوطنية الفلسطينية ضمن الإطار الاستراتيجي العام، وتضع الفرضيات والمتطلبات، وتوضح أهم الأولويات التي تقع ضمن كل من الأولويات الأربعة التي حددتها.

اليوم التالي: رؤية وطنية

حدد سيادة الرئيس محمود عباس الرؤية الوطنية لليوم التالي بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين يوم 26 سبتمبر، 2024. وقد ناشد سيادة الرئيس الجمعية العمومية والمجتمع الدولي بمساعدة دولة فلسطين على تطبيق عناصر الرؤية الوطنية الفلسطينية لليوم التالي والتي تتكون من البنود التالية:

1. الوقف الشامل والدائم لإطلاق النار في قطاع غزة، والاعتداءات العسكرية وهجمات المستوطنين الإرهابيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
2. إدخال المساعدات الإغاثية بصورة عاجلة ومنتظمة وبكميات كافية دون شروط، وإيصالها لمناطق قطاع غزة كافة.

3. الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، ورفض إنشاء مناطق عازلة أو اقتطاع أي جزء من أراضيه، ووقف إجراءات التهجير القسري داخل القطاع أو خارجه، وعودة النازحين لمناطق سكناهم وتوفير مأوى لهم.
4. حماية الأونروا والمنظمات الإنسانية من التعسف الإسرائيلي وتوفير الدعم السياسي والمادي لها كي تتمكن من أداء دورها وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم إلى ديارهم.
5. توفير الحماية الدولية للفلسطينيين على أرض دولتهم المحتلة.
6. تولي دولة فلسطين مسؤولياتها في القطاع لتمارس ولايتها الكاملة عليه، بما في ذلك المعابر الحدودية، وعلى رأسها معبر رفح الدولي بين مصر وفلسطين، كجزء من خطة شاملة.
7. وفي إطار عملية الإصلاح الوطني الشامل نقوم بإعادة بناء البنية التحتية ومؤسسات الدولة التي دمرتها إسرائيل، وإنعاش الاقتصاد، والتنمية المستدامة، وإعادة إعمار قطاع غزة، وتحميل دولة الاحتلال مسؤولية ذلك.
8. بسط سلطة دولة فلسطين والحكومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على جميع الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، تمهيداً لإجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية فيها، وتشكيل حكومة فلسطينية، وَفقًا لنتائج هذه الانتخابات.
9. الاستمرار في حشد أكبر دعم دولي لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بأسرع وقت.

10. التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة المتعلق بالفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، بما يؤدي لإنهاء الاحتلال خلال 12 شهراً، حسبما ورد في الفتوى.

11. عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة خلال عام لتنفيذ حل الدولتين، وتجسيد استقلال الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

12. اعتماد قوات حفظ سلام دولية بقرارٍ من مجلس الأمن بين دولة فلسطين وإسرائيل، لضمان أمن الدولتين.